



/ السادة شركة العالمية القابضة (شركة مساهمة عامة)
تحية طيبة وبعد،

المرجع: 266/2020/خ/ت |
التاريخ: 2020/11/25

الموضوع: شهادة بإعلان تعديل النظام الأساسي للشركة العالمية القابضة (شركة مساهمة عامة)

بعد الاطلاع،
على القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية وعلى تعديل النظام الأساسي للشركة العالمية القابضة (شركة مساهمة عامة) والذي أقرته الجمعية العمومية للمساهمين والمنعقدة قانوناً بتاريخ 2020/09/28 والتي تضمنت الموافقة بموجب قرار خاص على التعديلات على مواد النظام الأساسي للشركة حيث تم الموافقة على تعديل المواد (2)، (3)، (6)، (20)، (30)، (35)، (39)، (42)، (51)، و(52).
واستناداً للطلب المقدم من الشركة العالمية القابضة (شركة مساهمة عامة) لإصدار شهادة بإعلان تعديل النظام الأساسي للشركة طبقاً لأحكام القانون، تقرر ما يلي:

مادة (1)
تُعدل نصوص مواد النظام الأساسي للشركة العالمية القابضة (شركة مساهمة عامة) وفقاً للنموذج المرفق بهذه الشهادة.

مادة (2)
تُنشر هذه الشهادة في الجريدة الرسمية ويُعمل بها من تاريخ صدورها ويتم إخطار السوق المالي المعني بها

د. عبيد سيف الزعابي
الرئيس التنفيذي



ملاحظة: تم إصدار المراسلة بشكل الكتروني

صفحة 1 من 1 مرجع رقم: 266/2020/خ/ت بتاريخ 25/11/2020

هيئة اتحادية | Federal Authority

Articles of Association of

النظام الأساسي

International Holding Company PJSC

الشركة العالمية القابضة ش.م.ع.

A Public Joint-Stock Company listed on
Abu Dhabi Securities Exchange

شركة مساهمة عامة مُدرجة بسوق أبوظبي
للأوراق المالية

Preamble

تمهيد

A. International Fish Farming Holdings Company PSC (the Company) was incorporated as a public joint-stock company in the emirate of Abu Dhabi, UAE upon approval by the competent authorities, under Amiri Decree no. (15) of 1998 regarding the incorporation of the Company, its memorandum and articles of association dated 27th February 1999, on the basis of which the commercial license no. CN-1002201 was issued by Abu Dhabi Department of Economic Development on 22nd May 1999.

(أ) تأسست الشركة العالمية القابضة لزراعة الأسماك، ش.م.ع. ("الشركة") كشركة مساهمة عامة، في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد موافقة السلطات المختصة وبموجب المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1998 في شأن تأسيس الشركة وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة المؤرخ في 27 فبراير 1999 والتي صدر بناء عليها الرخصة التجارية للشركة رقم (CN-1002201) بتاريخ 22 مايو 1999 من دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة أبوظبي.

B. Whereas the Company's articles of association, dated 27th February 1999, and all its amendments taking place thereon by virtue of the decisions by the UAE Minister of Economy numbers. (130) of 2003, (54) of 2008, (519) of 2008, (283) of 2008, (429) of 2010 and (139) of 2011, has been issued pursuant to the provisions of the Federal Law No. (8) of 1984 regarding Commercial Companies, and the laws amending thereof (the articles of association, with

(ب) وحيث أن النظام الأساسي للشركة المؤرخ في 27 فبراير 1999 وكافة تعديلاته التي طرأت عليه بموجب قرارات وزير الاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة أرقام (130) لسنة 2003 و(54) لسنة 2008 و(519) لسنة 2008 و(283) لسنة 2008 و(429) لسنة 2010 و(139) لسنة 2011 قد صدر وفقاً لأحكام القانون التجاري رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له



all its amendments, hereinafter referred to as "the Current Articles of Association").

C. Whereas the Federal Law No. (2) of 2015 regarding the Commercial Companies, issued on 25 March 2015, has stipulated in Article (374) and Article (376) thereof to revoke the Federal Law No. (8) of 1984 regarding the Commercial Companies, and the laws amending thereof, and obligated the existing public join-stock companies to amend their articles of association in accordance with the provisions of the Federal Law No. (2) of 2015 regarding the Commercial Companies within a period not exceeding one (1) calendar year from the date of implementing the provisions thereof which is three (3) months from the date of publishing it in the official gazette, the Company's General Assembly convened on 28th April 2016, and has resolved in a special resolution the approval to amend the Company's articles of association, in response to the provisions set out in the Federal Law No. (2) of 2015 regarding the Commercial Companies.

D. Whereas, under an announcement certificate for the amendment of the Company's articles of association issued by the Securities and Commodities Authority on 19th June 2017, Article (3) of the Company's articles of association was amended where the name of the

ويشار للنظام الأساسي وتعديلاته جميعاً فيما يلي بـ "النظام الأساسي الحالي".

(ج) ولما كان القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية الصادر في 25 مارس 2015 قد نص في المواد (374) و(376) منه على إلغاء القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وأوجب على الشركات المساهمة العامة القائمة بتعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية خلال مدة لا تزيد عن سنة ميلادية من تاريخ العمل بأحكامه وهي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، اجتمعت الجمعية العمومية للشركة بتاريخ 28 أبريل 2016 وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على تعديل النظام الأساسي للشركة وذلك استجابة للأحكام الواردة في قانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية.

(د) وحيث أن، بموجب شهادة إعلان تعديل النظام الأساسي للشركة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ 19 يونيو 2017، تم تعديل المادة (3) من النظام الأساسي للشركة بحيث أصبح اسم الشركة "الشركة العالمية القابضة ش.م.ع".



Company has become "International Holdings Company PSC".

E. Whereas, on 12th March 2019, in implementation of a Strategic Investment Agreement, the Company's Board of Directors has resolved to issue 1,311,428,571 new shares for the Company, subject to approval by the shareholders' annual General Assembly, and the Securities and Commodities Authority had informed the Company on 10th March 2019 of its non-objection to implement the agreement to increase the capital of the Company.

F The Company's General Assembly convened on 28th September 2020 and resolved by a special resolution the approval to subrogate the existing articles of association pursuant to the provisions set out in the Federal Law No. (2) of 2015 regarding Commercial Companies and substitute it with this Articles of Association of the Company amending some of these articles.

(هـ) وحيث أن، بتاريخ 12 مارس 2019، وتنفيذاً لاتفاقية "استثمار استراتيجي"، قرر مجلس إدارة الشركة إصدار ١,٣١١,٤٢٨,٥٧١ سهمًا من الأسهم الجديدة للشركة، مع مراعاة موافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين. وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد أبلغت الشركة بتاريخ 10 مارس 2019 عدم ممانعة الهيئة تنفيذ الاتفاقية لزيادة رأس مال الشركة.

(و) اجتمعت الجمعية العمومية للشركة بتاريخ 28 سبتمبر 2020 وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على احلال النظام الأساسي الحالي وذلك استجابة للأحكام الواردة في قانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات للتجارية، واستبدال النظام الأساسي الحالي والاستعاضة عنه بهذا النظام الأساسي للشركة، بتعديل بعض المواد.

CHAPTER ONE

Article (1)

On the Company's Incorporation

The Existing Articles of Association is abrogated and is to be substituted by this articles of association without the need for any excuse, notification or any other procedure as of the publication date of this articles of association in the official gazette,

الباب الأول

المادة (1)

في تأسيس الشركة

يلغي النظام الأساسي الحالي ويحل محله هذا النظام الأساسي دون حاجة إلى أي إعدار أو إخطار أو إجراء آخر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا النظام الأساسي في الجريدة الرسمية، ويُعتبر هذا النظام الأساسي هو النظام الأساسي للشركة



and this articles of association shall be as such for the Company since that date.

منذ ذلك التاريخ.

The Company shall operate in a manner consistent, and does not conflict with the provisions of Federal Law No. (2) of 2015 regarding Commercial Companies, any regulations and decisions issued in implementation thereof, and any other law amending or subrogating thereto in the future in accordance with the provisions of this articles of association.

تعمل الشركة بما لا يتعارض وطبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وأي لوائح وقرارات تصدر تنفيذاً له وأي قانون آخر يكون معدلاً له أو يحل محله في المستقبل طبقاً لأحكام هذا النظام الأساسي.

Article (2)

Definitions

المادة (2)

التعريف

In these articles of association, the following expressions shall have the meanings opposite thereto, unless nothing in the context indicates otherwise:

في هذا النظام الأساسي، يكون للتعبير التالية، المعاني المحددة قرين كل منها ما لم يوجد في سياق النص ما يدل على غير ذلك:

- **"Country/ State"**: means the United Arab Emirates (UAE)
- **"Companies Law"**: means the Federal Law No. (2) of 2015 regarding commercial companies, and any decisions or regulations issued in implementation thereof and any other law amending or subrogating thereto in the future.
- **"Authority"**: means the UAE Securities and Commodities Authority.
- **"Competent Authority"**: means the Department of Economic Development in the emirate of Abu Dhabi.

• "الدولة": دولة الإمارات العربية المتحدة.

• "قانون الشركات": القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وأي لوائح وقرارات تصدر تنفيذاً له وأي قانون آخر يكون معدلاً له أو يحل محله في المستقبل.

• "الهيئة": هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة.

• "السلطة المختصة": دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة ابوظبي.

"Market": means Abu Dhabi Securities Exchange licensed in the country by the

سوق ابوظبي للأوراق المالية والمرخص في الدولة من قبل الهيئة والتي



Authority, in which the name of the Company has been listed therein.

تم إدراج أسهم الشركة به.

- **"Control"** The Ability to direct the management and policies of the company and control the financials and operational policies, and that is by controlling the formation of the board of directors or electing the majority of its members or controlling the appointments of the administrative apparatus, and the control is by owning/controlling shares with voting rights in the company amounting to 30% or more.

• **"السيطرة"** القدرة على توجيه إدارة ومياسات الشركة والتحكم في السياسات المالية والتشغيلية، ويكون ذلك من خلال التحكم في تشكيل مجلس الإدارة أو انتخاب غالبية أعضائه أو التحكم في تعيينات الجهاز الإداري، وتكون السيطرة بإمتلاك / السيطرة على أسهم ذات حقوق تصويت في الشركة تبلغ 30% فأكثر

- **"Board of Directors"**: The Board of Directors of the Company.

• **"مجلس الإدارة"**: مجلس إدارة الشركة.

- **"Governance Controls"**: means the other set of controls and rules which achieve the corporate discipline of the Company's relations and management in accordance with the international standards and manners through the identification of duties and responsibilities of the members of the Board of Directors and the Senior Executive Management, taking into account protecting the rights of the shareholders and stakeholders.

• **"ضوابط الحوكمة"**: مجموعة الضوابط والقواعد الأخرى التي تحقق الانضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

- **"Commercial Register"**: means the Commercial Register of Companies retained with the Competent Authority.

• **"السجل التجاري"**: السجل التجاري للشركات المحفوظ لدى السلطة المختصة.

- **"Special Resolution"**: means the resolution issued by a majority of votes of shareholders who own at least not less than three quarters (3/4) of the shares represented in the meeting of the General Assembly.

• **"القرار الخاص"**: القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة.



- "Accumulative Voting": means that each shareholder has a number of votes equal to the number of shares he owns, so that he votes thereby for one nominee for the membership of the Board of Directors, or distribute them among nominees of his choice, provided that the number of votes granted to his chosen nominees not exceed the number of votes in his possession in all cases.
- "The Related Parties": The Chairman and members of the Board of Directors, members of the Senior Executive Management of the Company and its staff, and the companies in which any one of those has subscription in no less than 30% of its capital, as well as the affiliate, sister or allied companies, and all related parties considered as such, as stated by the law (from time to time).
- "Systems and Official Resolutions" The systems, resolutions, and executive regulations, circulars and others (issued from to time) in relation to the Companies' Law and Public Joint Stock Companies, whether from the ministry, the Authority, the Market and/or other competent official authorities.

"التصويت التراكمي": أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال.

"الأطراف ذات العلاقة": رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للشركة والعاملين بها، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذا الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة، وكل من ينص القانون (من وقت لآخر) على اعتباره من الأطراف ذات العلاقة.

"النظم والقرارات الرسمية": النظم والقرارات واللوائح التنفيذية والتعاميم وخلافه التي تصدر (من وقت لآخر) في ما يتصل بقانون الشركات وشركات المساهمة العامة، سواء من الوزارة و/أو الهيئة و/أو السوق و/أو غير ما من الجهات الرسمية المختصة ذات الصلة.

Article (3)

Name of the Company

The name of the Company is "International Holding Company", a public joint-stock company, hereinafter referred to as the **Company**

المادة (3)

اسم الشركة

اسم الشركة هو "الشركة العالمية القابضة"، وهي شركة مساهمة عامة، يشار إليها فيما بعد بلفظ



Article (4)

Head Office

The Company's head office and its legal seat shall be in the emirate of Abu Dhabi, and the Board of Directors may constitute branches and offices thereto inside and outside the country.

Article (5)

Term of the Company

The term determined for the Company is (100) Gregorian year, started from the date of its registration at the Commercial Register with the Competent Authority, and thereafter this term shall be renewed automatically for similar and successive periods, unless a special resolution by the General Assembly is issued for amending or terminating the Company's term.

Article (6)

Objects of the Company

6-1 The objectives of the Company shall be consistent with the laws and decisions in force within the country.

6-2 The Company's objects are:

- Acquiring shares or interests in the joint-stock and limited liability companies.
- Providing loans, collaterals, and financing for the affiliate companies.

Acquiring the real properties and movables necessary for initiating its activity.

المادة (4)

المركز الرئيسي

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في إمارة أبوظبي، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً ومكاتب داخل الدولة وخارجها.

المادة (5)

مدة الشركة

المدة المحددة لهذه الشركة هي (100) مائة سنة ميلادية بدأت من تاريخ قيدها بالسجل التجاري لدى السلطة المختصة، وتجدد هذه المدة بعد ذلك تلقائياً لمدد متعاقبة ومماثلة ما لم يصدر قرار خاص من الجمعية العمومية بتعديل مدة الشركة أو إنهائها.

المادة (6)

أغراض الشركة

6-1 تكون أغراض الشركة متفقة مع أحكام القوانين والقرارات المعمول بها داخل الدولة.

6-2 أغراض الشركة هي:-

- تملك أسهم أو حصص في الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.

تقديم العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة



- Managing its affiliate companies.
- Acquiring intellectual property rights; of patents, trademarks, industrial drawings and models, or concession rights and renting hereof to its affiliated or other companies.

6-3. The Company may, seeking to achieve its abovementioned objectives, take up the following activities, whether inside the Country or abroad:

- (1) Acquire, subscribe or own other shares, interests or rights in companies, or projects operating in a field pertaining to the Company's objects or to any expansion to the Company or its other business; or engage in business similar to the one it undertakes, or those which help the Company, and to finance those companies, or projects.
- (2) Establish affiliated companies inside and outside the Country and authorize thereto the powers and authorities that the Company deems appropriate or necessary for any purposes in connection with its objects or any expansion or business thereof;
- (3) Participate with others in establishing other companies, partnerships or entities;
- (4) Engage in any business or activity, or take up anything of whatsoever nature which may connect or relate to any of the Company's objects or enhance directly or indirectly the value of all or any of the Company's projects, properties or assets, or otherwise increase its profitability or promote its interests;

- إدارة الشركات التابعة لها.

- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات اختراع أو علامات تجارية أو رسوم ونماذج صناعية أو حقوق امتياز وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لشركات أخرى.

3-6 يجوز للشركة في سبيل تحقيق أغراضها الرئيسية المذكورة أعلاه القيام بالنشاطات التالية سواء داخل أو خارج الدولة :

- (1) اكتساب، أو الاشتراك في، أو امتلاك أسهم، أو حصص أو حقوق أخرى في شركات أو مشاريع تعمل في مجال يرتبط بأغراض الشركة، أو بأيّ توسعة لها أو بأعمالها الأخرى؛ أو تزاول أعمالاً مماثلة للأعمال التي تقوم بها الشركة، أو التي قد تساعد الشركة، وتمويل تلك الشركات والمشاريع؛
- (2) تأسيس شركات تابعة داخل وخارج الدولة وتخويلها السلطة والصلاحيّة التي تعتبرها الشركة مناسبة أو ضرورية لأية أغراض تتعلق بأغراض الشركة أو بأيّة توسعة لها أو لأعمال الشركة؛
- (3) الاشتراك مع الغير في تأسيس شركات أو شراكات أو كيانات أخرى؛
- (4) مزاولة أيّ عمل أو نشاط، أو القيام بأيّ شيء مهما كانت طبيعته، من شأنه أن يتصل أو يتبع أيّ من أغراض الشركة، أو يعزز بصورة مباشرة أو غير مباشرة قيمة كافة أو أيّ من مشاريع الشركة، أو ممتلكاتها، أو أصولها، أو يزيد على نحو



(5) Entering into agreements with banks, financial institutions and credit agencies in connection with financing the Company's business and activities, including, without limitation, issuing guarantees and granting collaterals on its assets, including its shares or stock, or the shares, interests or assets of its affiliate companies, and concluding contracts in favour of third parties in connection with the Company's objects or any expansion thereto, including, without limitation, issuing guarantees or granting indemnity bonds, or working as a guarantor, or other than what is stated above, to guarantee the obligations of the Company's subsidiaries, with or without a charge, mortgage or otherwise, create a lien over the whole or any part of the Company, its assets, or the shares, interests, or assets of its affiliated companies for the purpose of guaranteeing its obligations or the obligations of its affiliated companies in any way;

(6) Conclude any contracts and agreements required to implement the objectives of the Company, including the conclusion of construction, operation, management, maintenance, purchase and sale contracts (including contracts to buy and sell shares and interests), or agreements related to the management of companies involved in the creation, development, operation, or maintenance of any From the Company's facilities, or in the field of any associated dependency services, or agreements related

(5) آخر من ربحية الشركة، أو يعزز مصالحها؛ إبرام اتفاقيات مع بنوك ومؤسسات مالية ووكالات ائتمان فيما يتعلق بتمويل نشاطات وأعمال الشركة، بما في ذلك دونما حصر، إصدار الضمانات ومنح الضمانات على أصولها، بما فيها أسهمها أو أصولها، أو حصص أو أسهم أو أصول شركاتها التابعة، وإبرام اتفاقيات لصالح الغير فيما يتعلق بأغراض الشركة أو بأي توسعة لها، بما في ذلك، دونما حصر، إصدار ضمانات أو منح ضمانات عوض، أو العمل بصفة كفيل أو بخلاف ما جاء أعلاه ضمان التزامات أي من الشركات التابعة للشركة، مع أو بدون مقابل، ورهن أو بخلاف ذلك إنشاء رهن على كامل أو أي جزء من الشركة أو أصولها أو حصص أو أسهم أو أصول الشركات التابعة لها بغرض ضمان التزاماتها أو التزامات الشركات التابعة لها بأي طريقة كانت؛

(6) إبرام أي عقود واتفاقيات مطلوبة لتنفيذ أغراض الشركة، بما في ذلك إبرام عقود الإنشاء والتشغيل والإدارة والصيانة والشراء والبيع (بما في ذلك عقود بيع وشراء الأسهم والحصص)، أو الاتفاقيات المتعلقة بإدارة شركات تعمل في مجال إنشاء أو تطوير أو تشغيل أو صيانة أي من مرافق الشركة، أو في مجال أي خدمات تابعة ترتبط بذلك، أو الاتفاقيات



to the establishment, development, operation, and maintenance of facilities owned by those companies in addition to the money borrowing agreements;

(7) Issue and sale of new shares or interests in its affiliate companies;

(8) Appointing any attorney or attorneys, in any part of the world, at the Company's expense and payment of their fees, whether they were lawyers, bankers, accountants, consultants, engineers, managers or otherwise, to do any act or work required to be made or done to achieve the Company's objects, including the receipt and payment of any amount or signing any documents; and

(9) Engage in any business or activity, or take up anything of whatsoever nature which the Board may find achievable and may connect or relate to any of the Company's business or enhance directly or indirectly the value of all or any of the Company's projects, properties or assets, or otherwise increase its profitability or promote its interests or the interests of its shareholders.

6-4 In addition to the powers described hereinabove, the Company shall have absolute and total authority to take all the suitable and required procedures to achieve and implement its objects, and to contribute or cooperate, in any way to, with other companies, organizations or authorities as long as they are engaged in similar business, in the UAE or abroad.

المتعلقة بإنشاء وتطوير وتشغيل وصيانة المرافق التي تمتلكها تلك الشركات بالإضافة إلى اتفاقيات اقتراض الأموال؛

(7) إصدار وبيع حصص أو أسهم جديدة في أي شركة تابعة لها؛

(8) استخدام أي وكيل أو وكلاء في أي جزء من العالم على نفقة الشركة ودفع أتعابهم، سواء كانوا محامين أو مصرفيين أو محاسبين أو استشاريين أو مهندسين أو مدبرين، أو غيرهم، وذلك للقيام بأي تصرف أو عمل مطلوب إجراؤه أو القيام به تحقيقاً لأغراض الشركة، بما في ذلك استلام ودفع أي مبلغ وتوقيع المستندات؛ و

(9) مزاولة أي عمل أو نشاط أو القيام بأي شيء من أي طبيعة مما يراه المجلس قابلاً للإنجاز ومن شأنه أن يكون متصلاً بأي من أعمال الشركة أو تابعاً لتلك الأعمال، أو يعزز بصورة مباشرة أو غير مباشرة قيمة كافة أو أي من مشاريع الشركة أو ممتلكاتها أو أصولها أو غيرها، أو يزيد بطريقة أخرى من ربحية الشركة، أو يعزز مصالح الشركة أو مصالح المساهمين فيها.

4-6 بالإضافة إلى صلاحيات الشركة الموضحة أعلاه، يكون للشركة صلاحية تامة وسلطة مطلقة في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والملائمة لتحقيق وتنفيذ أغراضها وأن تشترك أو أن تتعاون بأي وجه مع غيرها من الشركات والمؤسسات والجهات داخل الدولة أو خارجها مادامت تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها.



6-5 The Company may not practice its activities except through its affiliate companies, nor is it permitted to perform any activity for which a license is required from the supervisory authority overseeing the activity inside or outside the country except after obtaining the license from that authority and providing a copy of these licenses to the entity and the Competent Authority.

5-6 ولا يجوز للشركة أن تمارس أنشطتها إلا من خلال شركاتها التابعة كما لا يجوز لها القيام بأية نشاط يُشترط لمزاويلته صدور ترخيص من الجهة الرقابية المشرفة على النشاط بالدولة أو خارج الدولة إلا بعد الحصول على الترخيص من تلك الجهة وتقديم نسخة من هذا التراخيص للهيئة والسلطة المختصة.

Chapter Two Company's Capital

الباب الثاني

رأس مال الشركة

Article (7)

المادة (7)

Issued Capital

رأس المال المصدر

7-1 The issued capital of the Company was determined at the amount of (1,821,428,571) one billion, eight hundred twenty one million, four hundred twenty eight thousand and five hundred and seventy one UAE dirhams, divided into (1,821,428,571) one billion, eight hundred twenty one million, four hundred twenty eight thousand and five hundred and seventy one shares of nominal value of one (1) dirham for each fully paid share, and all the Company's shares shall be of equal ranking to one another in the rights and obligations.

1-7 حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (1,821,428,571) مليار، ثمان مئة وواحد وعشرون مليوناً، وأربعمائة وثمانية وعشرون ألفاً، وخمس مئة وواحد وسبعون درهم اماراتي موزعين على (1,821,428,571) مليار، ثمان مئة وواحد وعشرون مليوناً، وأربعمائة وثمانية وعشرون ألفاً، وخمس مئة وواحد وسبعون سهم بقيمة اسمية مقدارها (1) درهم اماراتي واحد لكل سهم مدفوع بالكامل، وجميع أسهم الشركة من ذات الفئة متساوية مع بعضها البعض في الحقوق والالتزامات.

Article (8)

المادة (8)

Shareholding Percentage

نسبة الملكية

All of the Company's shares shall be nominal and the percentage of shareholding by UAE

جميع أسهم الشركة اسمية ويجب أن لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة



nationals will, at no time during the term of the Company, be less than (51%) fifty-one per cent of the Company's capital, and the shareholding by non-national shareholders shall not exceed (49%) forty-nine percent.

في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (51%) واحد وخمسين بالمائة من رأس المال ولا يجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (49%) تسعة وأربعين بالمائة.

Article (9)

Shareholders Obligation Towards the Company

The shareholders are not bound by any obligations or losses on the Company except within the limits of their shareholding in the Company.

المادة (9)

التزام المساهم من قبل الشركة

لا يلتزم المساهمون بأية التزامات أو خسائر على الشركة إلا في حدود مساهمتهم بالشركة.

Article (10)

Commitment to Articles of Association and the Resolutions Of the General Assembly

Shareholding shall require acceptance by the shareholder of the Company's Articles of Association and the resolutions of its General Assembly, and he may not request to recover back his shareholding in the capital.

المادة (10)

الالتزام بالنظام الأساسي وقرارات الجمعية العمومية

يترتب على ملكية المسهم قبول النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعياتها العمومية ولا يجوز للمساهم أن يطلب استرداد مساهمته في رأس المال.

Article (11)

Shares are Indivisible

(A) A share shall be indivisible (except for the nominal dividing), however, should the share ownership descended to a number of heirs, or became owned by several persons, they must choose from amongst

المادة (11)

عدم تجزئة السهم

(أ) السهم غير قابل للتجزئة (عدا تجزئة القيمة الاسمية للسهم) ومع ذلك إذا آلت ملكية السهم إلى عدة ورثة أو تملكه أشخاص ينوب عنهم فيتمددون ويجب أن يختاروا من بينهم من ينوب عنهم تجاه الشركة، ويكون هؤلاء



themselves someone who represent them towards the Company, and those persons shall be jointly responsible for the obligations arising from the share ownership. In case of non-agreement to choose a representative, anyone of them may resort to the competent court to appoint him, and the Company and the Market will be notified with the court decision in this regard.

(B) The Company shall, by a special resolution, have the right to divide the nominal value of the share, provided that this be after the Authority approval, and the new nominal value of the share shall not be less one dirham.

الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم، وفي حال عدم اتفاهم على اختيار من ينوب عنهم يجوز لأي منهم اللجوء للمحكمة المختصة لتعيينه ويتم إخطار الشركة والسوق بقرار المحكمة بهذا الشأن.

(ب) يكون للشركة الحق بموجب قرار خاص في تجزئة القيمة الاسمية للسهم على أن تكون تجزئة القيمة الاسمية بعد الحصول على موافقة الهيئة وأن لا تقل القيمة الاسمية الجديدة للسهم عن درهم اماراتي واحد.

Article (12)

Shares ownership

Each share grants its owner the right to a share equal to the share of others without discrimination in the ownership of the Company's assets upon liquidation and in the profits hereafter outlined, attending the General Assembly sessions and voting on its resolutions.

Article (13)

Disposition of shares

The Company shall follow the laws, regulations, and decisions in force in the Market regarding the Company's shares

المادة (12)

ملكية السهم

كل سهم يخول مالكه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة عند تصفيتها وفي الأرباح المبينة فيما بعد وحضور جلسات الجمعيات العمومية والتصويت على قراراتها.

المادة (13)

التصرف بالأسهم

الشركة القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها في السوق بشأن إصدار وتسجيل أسهم الشركة وتداولها ونقل ملكيتها ورمها وترتيب أي حقوق



issuing, registering, trading, transferring their ownership and mortgaging, and arranging any rights thereon. No assignment, disposal, or mortgaging of the Company's shares may in any way be registered, if the assignment, disposal, or mortgage would violate the provisions of this Articles of Association.

عليها، ولا يجوز تسجيل أي تنازل عن أسهم الشركة أو التصرف فيها أو رهنها على أي وجه، إذا كان من شأن التنازل أو التصرف أو الرهن مخالفة أحكام هذا النظام الأساسي.

Article (14)

Heirs or Creditors to the Shareholder

المادة (14)

ورثة أو دائني المساهم

(A) In the event of death of a natural shareholder, his heir shall be the only person who the Company agrees for him to have property rights or interest in the shares of the deceased, and he has the right to profits and other privileges which the deceased had a right therein. The heir, after registering him in the Company in accordance with the provisions of this Articles of Association, shall have the same rights that the deceased enjoyed with respect to these shares. The estate of the deceased shareholder shall not be exempt from any obligation in respect of any share he possessed at the time of death.

(أ) في حالة وفاة أحد المساهمين الطبيعيين يكون وريثه هو الشخص الوحيد الذي توافق الشركة بأن له حقوق ملكية أو مصلحة في أسهم المتوفي ويكون له الحق في الأرباح والامتيازات الأخرى التي كان للمتوفي حق فيها. ويكون للورث بعد تسجيله في الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي، ذات الحقوق التي كان يتمتع بها المتوفي فيما يخص هذه الأسهم، ولا تُعفى تركة المساهم المتوفي من أي التزام فيما يخص بأي سهم كان يملكه وقت الوفاة.

(B) Any person who becomes entitled to any shares in the Company, as a result of the death or bankruptcy of any shareholder, or by a seizure order issued by any competent court, must, within thirty (30) days:

(ب) يجب على أي شخص يصبح له الحق في أية أسهم في الشركة نتيجة لوفاة أو إفلاس أي مساهم أو بمقتضى أمر حجز صادر عن أية محكمة مختصة أن يقوم خلال ثلاثين يوماً:



- 1) Provide the Board of Directors with the evidence of such right; and (1) بتقديم البينة على هذا الحق إلى مجلس الإدارة؛ و
- 2) Choose whether to be registered as a shareholder, or to nominate a person to be registered as a shareholder with regards to that share, without prejudice to the regulation in force at the Market at the time of death, bankruptcy or issuance of the seizure order. (2) أن يختار إما أن يتم تسجيله كمساهم أو أن يسمي شخصاً ليتم تسجيله كمساهم فيما يختص بذلك السهم، وذلك دون إخلال بأحكام الأنظمة المرعية لدى السوق وقت الوفاة أو الإفلاس أو صدور قرار الحجز.
- (C) The heirs of the shareholder or his creditors may not, in any pretext, request that the seals be placed on the books of the Company or its properties, nor to require them to be divided or sold altogether due to the inability to divide, nor to interfere in any way whatsoever in the management of the Company, and when using their rights, they must rely on the Company's inventory lists, its final accounts and the resolutions of its General Assemblies. (ج) لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم لدى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات جمعياتها العمومية.

Article (15)

Capital Increase or Reduction

المادة (15)

زيادة أو تخفيض رأس المال

- (A) After obtaining the approval of the Authority and the Competent Authority, the Company's issued capital may be increased by issuing new shares with the same nominal value of the original shares or by adding an issuance bonus to the (أ) بعد الحصول على موافقة الهيئة والسلطة المختصة يجوز زيادة رأسمال الشركة المصدر بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية للأسهم الأصلية أو بإضافة علاوة إصدار إلى القيمة الإسمية كما يجوز تخفيض رأس مال الشركة.



nominal value. The Company's capital may also be reduced.

(B) New shares may not be issued at less than their nominal value, and if they are issued at more value than that, the difference shall be added to the legal reserve, even if the legal reserve exceeds half of the issued capital of the Company.

(C) The increase or decrease of the Company's issued capital shall be pursuant to a special resolution issued by the General Assembly, upon a proposal by the Board of Directors in both cases, and after hearing the auditor's report in the event of any reduction, and provided that in the case of the increase, the amount and price of issuing the new shares will be shown, and in the case of reduction to show the amount of such reduction and how to be implemented.

(D) The shareholders shall have the priority right to subscribe to the new shares, and the rules for subscription to the original shares shall apply to subscribing to these shares, and the following shall be excluded from the priority right to subscribe to the new shares:

1) Entering of a strategic partner that leads to achieving benefits for the Company and increasing its profitability.

(ب) ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية وإذا تم إصدارها بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني، ولو جاوز الاحتياطي القانوني بذلك نصف رأسمال الشركة المصدر.

(ج) وتكون زيادة رأس مال الشركة المصدر أو تخفيضه بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم الجديدة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه.

(د) يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة ويسري على الاكتتاب في هذه الأسهم القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم الأصلية ويُستثنى من حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة ما يلي:

1) دخول شريك استراتيجي يؤدي إلى تحقيق منافع للشركة وزيادة ربحيتها.



- 2) Convert the cash debts owed to the federal government, local governments, public bodies and institutions in the state, banks, and financing companies to shares in the Company's capital.
- 2) تحويل الديون النقدية المستحقة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة والبنوك وشركات التمويل إلى أسهم في رأسمال الشركة.
- 3) The Company's employee motivation program by preparing a program aimed at stimulating outstanding performance and increasing the Company's profitability by employees owning their shares.
- 3) برنامج تحفيز موظفي الشركة من خلال إعداد برنامج يهدف للتحفيز على الاداء المتميز وزيادة ربحية الشركة بتملك الموظفين لأسهمها.
- 4) Converting bonds or deeds issued by the Company into shares therein.
- 4) تحويل السندات او الصكوك المصدرة من قبل الشركة إلى أسهم فيها.

In all the above mentioned cases, it is necessary to obtain the approval of the Authority, to issue a special resolution from the General Assembly and to fulfil the conditions and controls issued by the Authority in this regard.

وفي جميع الاحوال المذكورة أعلاه يتعين الحصول على موافقة الهيئة واستصدار قرار خاص من الجمعية العمومية واستيفاء الشروط والضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.

Article (16)

Shareholders Right to Inspect the Company's Books and Documents

The shareholder has the right to view the Company's books and documents, as well as any documents or instruments related to a deal that the Company has concluded with one of the Related Parties, by permission of the Board of Directors or by a resolution of the General Assembly.

المادة (16)

حق المساهم في الاطلاع على دفاتر ومستندات الشركة

للمساهم الحق في الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها وكذلك على أية مستندات أو وثائق تتعلق بصفقة قامت الشركة بإبرامها مع أحد الأطراف ذات العلاقة بإذن من مجلس الإدارة أو بموجب قرار من الجمعية العمومية.



CHAPTER THREE

Loan Deeds or Bonds

الباب الثالث

سندات القرض أو الصكوك

Article (17)

المادة (17)

Issuance of Loan Deeds or Bonds

إصدار سندات القرض أو الصكوك

The Company may, according to a special resolution issued by its General Assembly, after the approval of the Authority, resolve to issue loan deeds of any type or Islamic bonds. The resolution shall indicate the value of the deeds or bonds, the terms of their issuance and the extent of their convertibility into shares, and it may issue a resolution authorizing the Board of Directors to determine the date of issuance of the deeds or the bonds, provided not exceeding one (1) year from the date of approval of the authorization.

يكون للشركة بموجب قرار خاص صادر من جمعيتها العمومية بعد موافقة الهيئة أن تقرر إصدار سندات قرض من أي نوع أو صكوك إسلامية، ويبين القرار قيمة السندات أو الصكوك وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم، ولها أن تصدر قرارا بتفويض مجلس الإدارة في تحديد موعد إصدار السندات أو الصكوك على ألا يتجاوز سنة من تاريخ الموافقة على التفويض.

Article (18)

المادة (18)

Bonds and Deeds Trading

تداول السندات أو الصكوك

(A) The Company may, according to a special resolution issued by its General Assembly, after the approval of the Authority, issue negotiable deeds or bonds, whether or not they were convertible to shares of equal value in the Company for each issuance, and the Company may issue a resolution authorizing the Board of Directors to determine the date of issuance of the deeds or the bonds, provided not

(أ) يجوز للشركة بموجب قرار خاص صادر من جمعيتها العمومية بعد موافقة الهيئة أن تصدر سندات أو صكوك قابلة للتداول سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار، ولها أن تصدر قرارا بتفويض مجلس الإدارة في تحديد موعد إصدار السندات أو الصكوك على ألا يتجاوز سنة من تاريخ الموافقة على التفويض.



exceeding one (1) year from the date of approval of the authorization.

(B) The Company may issue negotiable deeds or bonds, whether or not they were convertible to shares of equal value in the Company for each issuance, and a deed or bond shall be nominal and deeds and bonds may not be issued to their holder.

(C) The deeds or bonds issued on the occasion of a single loan shall give their owners equal rights, and every condition contradictory thereof shall be null and void.

Article (19)

Deeds or Bonds Convertible into Shares

Deeds or bonds may not be converted into shares unless so stipulated in the agreements, documents or issuance prospectus, and if the conversion is decided, the owner of the bond or deed alone has the right to accept the conversion or receive the nominal value of the bond or deed unless agreements, documents or issuance prospectus contains mandatory conversion of shares. In this case, the bonds or deeds should be converted to shares based on the prior approval of both parties upon issuance.

CHAPTER FOUR

The Company Board of Directors

Article (20)

Company Management



(ب) يجوز للشركة أن تصدر سندات أو صكوك قابلة للتداول سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار. ويكون السند أو الصك إسمياً ولا يجوز إصدار السندات أو الصكوك لحاملها.

(ج) تعطي السندات أو الصكوك التي تصدر بمناسبة قرض واحد لأصحابها حقوقاً متساوية ويقع باطلاً كل شرط يخالف ذلك.

المادة (19)

السندات أو الصكوك القابلة للتحويل لأسهم

لا يجوز تحويل السندات أو الصكوك إلى أسهم إلا إذا نص على ذلك في اتفاقيات أو وثائق أو نشرة الإصدار، فإذا تقرر التحويل كان لمالك السند أو الصك وحده الحق في قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند أو الصك ما لم تتضمن اتفاقيات أو وثائق أو نشرة الإصدار إلزامية التحويل لأسهم ففي هذه الحالة يتعين تحويل السندات أو الصكوك لأسهم بناء على الموافقة المسبقة من الطرفين عند الإصدار.

الباب الرابع

مجلس إدارة الشركة

المادة (20)

إدارة الشركة



(A) The Company shall be managed by a Board of Directors comprising (5) five members to be elected by the General Assembly of the shareholders through the accumulative secret voting.

(B) In all cases, the majority of the Board's members, including its Chairman, shall be from UAE nationals.

(أ) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة من (5) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.

(ب) يجب في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس بما فيهم رئيس مجلس الإدارة من مواطني الدولة.

Article (21)

Term of Membership of the Board of Directors

المادة (21)

مدة العضوية بمجلس الإدارة

(A) Each member of the Board of Directors shall assume position for a period of three (3) calendar years. At the end of that period the Board is reconstituted, and members whose membership term has expired may be re-elected.

(B) The Board of Directors may appoint members in the position that become vacant during the year, provided that it presents such appointment to the General Assembly in its first meeting to approve their appointment, or the appointment of other members.

(C) If the vacant positions reached a quarter, or more of the Board members, during the term of the Board, the Board must invite the General Assembly to convene within (30) thirty days from the date of vacancy of the last vacancy to elect who fill those positions, and every case, the new member shall complete the term of his predecessor.

(أ) يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.

(ب) لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم.

(ج) إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.



(D) The Company shall have a rapporteur for the Board of Directors, and it may not be one of its members.

(د) يجب أن يكون للشركة مقرر لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن يكون مقرر المجلس من أعضائه.

(E) If the member of the Board of Directors is failed to attend three (3) consecutive or five (5) intermittent sessions, during the term of the Board of Directors without an excuse acceptable to the Board, he shall be considered as resigned.

(هـ) إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متقطعة خلال مدة مجلس الإدارة دون عذر يقبله مجلس الإدارة أعتبر مستقياً.

(F) The position of member of the Board of Directors becomes vacant in the event its member:

(و) يشغر أيضاً منصب عضو المجلس في حال أن ذلك العضو.

1. Dies, or suffers from symptoms of eligibility.
2. Is convicted with a crime against honor and honesty by a final court ruling.
3. Declares bankruptcy or ceased payment of his commercial debts, even if this is not accompanied by declaring bankruptcy.
4. Resigns from his position by a written notification sent to the Company in this regard.
5. Term of his membership expired, and he has not been re-elected.
6. Has been removed by a resolution issued by the General Assembly.

- 1) توفي أو أصيب بعارض من عوارض الأهلية.
- 2) أدين بأية جريمة مخلة بالشرف والأمانة بموجب حكم قضائي بات.
- 3) أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه التجارية حتى لو لم يقترن ذلك بإشهار إفلاسه.
- 4) استقال من منصبه بموجب إشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى.
- 5) انتهت مدة عضويته ولم يعد انتخابه.
- 6) صدر قرار خاص عن الجمعية العمومية بعزله.

(G) If it is resolved to remove a member of the Board of Director, it is not permissible to re-nominate him for membership in the Board before the lapse of three years from the date of his removal.

(ز) إذا تقرر عزل عضو مجلس الإدارة فلا يجوز إعادة ترشيحه لعضوية المجلس قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ عزله.



Article (22)

Cases of Appointment by the General Assembly of the Board Members

As an exception to the necessity to follow the nomination mechanism for membership of the Board of Directors, which must precede the meeting of the General Assembly to be held to elect the members of the Board and in accordance with the provision of Item (144-2) of the Companies Law, the General Assembly may appoint a number of experienced members for the Board of Directors who are not shareholders in the Company, provided that it does not exceed one third of the number of members specified in the Articles of Association in the event that any of the following cases is achieved:

- (1) The lack of the required number of nominees during the period open for nomination for membership in the Board of Directors in a manner that leads to a decrease in the number of members of the Board of Directors less than the minimum validity of its holding.
- (2) Approval of the appointment of members of the Board of Directors who were appointed to vacant positions by the Board of Directors.
- (3) The resignation of the members of the Board of Directors during the meeting of the General Assembly and the appointment of a temporary

المادة (22)

حالات تعيين الجمعية العمومية لأعضاء مجلس الإدارة

استثناءً من وجوب إتباع آلية الترشح لعضوية مجلس الإدارة الذي يتعين أن يسبق اجتماع الجمعية العمومية المقرر انعقادها لانتخاب أعضاء المجلس ووفقاً لحكم البند (144-2) من قانون الشركات، يجوز للجمعية العمومية أن تعين عدداً من الأعضاء من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المساهمين في الشركة على ألا يتجاوز ثلث عدد الأعضاء المحددين بالنظام الأساسي في حال تحقق أياً من الحالات التالية:

- (1) عدم توافر العدد المطلوب من المرشحين خلال فترة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة بشكل يؤدي إلى نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده.
- (2) الموافقة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في المراكز الشاغرة من قبل مجلس الإدارة.
- (3) استقالة أعضاء مجلس الإدارة أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العمومية وتعيين مجلس مؤقت لتسيير أعمال الشركة لحين فتح باب



board to facilitate the Company's business until the door for nomination for membership of the Board is opened.

الترشح لعضوية المجلس.

Article (23)

Board Membership Nomination Requirements

A nominee for the membership of the Board of Directors shall provide the Company with the following:

- (1) A resume explaining the practical experience, educational qualification, and the capacity he wishes to nominate himself to (executive / non-executive / independent).
- (2) Acknowledgment of his commitment to the provisions of the Companies Law, the decisions implementing thereof, and the Articles of Association of the Company, and that he will exert the care of the person keen to perform his work.
- (3) A statement of the names of the companies and institutions in which he operates or occupies the membership of its boards of directors, as well as any work he does directly or indirectly that constitutes competition for the Company.
- (4) A declaration of non-violation by the nominee of article (149) of the Companies Law.

المادة (23)

متطلبات الترشح لعضوية المجلس

يتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي:

- (1) السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهلات العلمية مع تحديد صفة العضوية التي يترشح لها (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل).
- (2) إقرار بالتزامه بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذة له والنظام الأساسي للشركة، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في أداء عمله.
- (3) بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة.
- (4) إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.



- (5) In case of representatives of legal persons, an official letter from the legal person must be attached in which the names of its nominees for the Board membership are identified.
- (6) A statement of the commercial companies which he contributes or participates in the ownership thereof and the number of shares or stocks therein.
- (7) A statement clarifying the number of shares owned by him or the person nominated thereby in the Company, and a declaration not to sell these shares during his membership in the Board and notifying the Market not to dispose of these shares in any form of disposal transferring the ownership of the property unless after the expiry of the membership period or submitting resignation and informing the Market by a letter from the Authority in this regard.
- (5) في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.
- (6) بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.
- (7) بيان يوضح عدد الأسهم المملوكة له أو للشخص المرشح من قبله بالشركة وإقرار بعدم بيع هذه الأسهم خلال فترة عضويته بالمجلس وإخطاره للسوق بعدم التصرف في هذه الأسهم بأي شكل من أشكال التصرف الناقل للملكية إلا بعد انتهاء مدة العضوية أو تقديم الاستقالة وإفادة السوق بكتاب من الهيئة بهذا الشأن.

Article (24)

Election of the Board Chairman and Vice-Chairman

- (A) The Board of Directors shall elect from among its members a Chairman and a Vice-chairman, and the latter takes place of Chairman in case of his absence or anything preventing him.
- (B) The Board of Directors has the right to elect from among its members a Managing Director, and the Board shall determine its powers and remunerations.

المادة (24)

انتخاب رئيس المجلس ونائبه

- (أ) ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.
- (ب) يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته، كما يكون



It may also constitute, from among its members, one or more committees that are granted some of its powers or entrusted with monitoring the work progress of the Company and implementing the resolutions of the council.

له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.

Article (25)

Powers of the Board of Directors

(A) The Board of Directors shall have all the powers to manage the Company and to do all acts on its behalf as authorized to be done thereby, and to exercise all powers requested to achieve its objects, and such powers and authorities shall only be restricted by what has been reserved by the Companies Law or the Articles of Association of the General Assembly.

(B) The Board of Directors puts in place the regulations pertaining to financial and administrative affairs, and the employees' affairs and their financial entitlements. It shall also set in a regulation for organizing its work and meetings and distribution of powers and responsibilities.

المادة (25)

صلاحيات مجلس الإدارة

(أ) لمجلس الإدارة كافة السلطات في إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال والتصرفات نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به، وممارسة كافة الصلاحيات المطلوبة لتحقيق أغراضها، ولا يحد من هذه السلطات والصلاحيات إلا ما احتفظ به قانون الشركات أو النظام الأساسي للجمعية العمومية.

(ب) يضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحقاتهم المالية، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات.

Article (26)

Representation of the Company

(A) Each of the Chairman and any other member delegated by the Board shall have the right to solely sign on behalf of the Company.

(أ) يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه المجلس في حدود قرارات

المادة (26)

تمثيل الشركة



(B) The Chairman of the Board of Directors shall be the legal representative of the Company in front of the judiciary and in its relations with others.

(C) The Chairman of the Board of Directors may delegate others to some of his powers.

(D) The Board of Directors may not authorize the Chairman absolutely with all its capacities.

(E) The Board of Directors may delegate third parties, other than the members of the Board of Directors, to some of its powers.

مجلس الإدارة.

(ب) يكون رئيس مجلس الإدارة الممثل القانوني للشركة أمام القضاء وفي علاقتها بالغير.

(ج) يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يفوض الغير في بعض صلاحياته.

(د) لا يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض رئيس المجلس في جميع اختصاصاته بشكل مطلق.

(هـ) يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض الغير من غير أعضاء مجلس الإدارة في بعض صلاحياته.

Article (27)

Venue for the Board Meetings

The Board of Directors holds its meetings at the Company's head office or in any other venue approved by the members of the Board of Directors.

Article (28)

Quorum for the Board Meetings and Voting on its Resolutions

(A) A meeting of the Board of Directors shall only be valid by the attendance of the majority of its members in person, and a member of the Board of Directors may delegate another Board member to vote for him, in which case a Board member may not be substituted by more than one member and the number of Board

المادة (27)

مكان اجتماعات المجلس

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء مجلس الإدارة.

المادة (28)

النصاب القانوني لاجتماعات المجلس والتصويت

على قراراته

(أ) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه شخصياً، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عنه غيره من أعضاء المجلس في التصويت، وفي هذه الحالة لا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وألا يقل



members present in person shall not be less than half the number of members of the Board and this member shall have two votes.

عدد أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بأنفسهم عن نصف عدد أعضاء المجلس ويكون لهذا العضو صوتان.

(B) It is not permissible to vote by correspondence, and the proxy member must vote for the absent member according to what was specified in the mandate.

(ب) لا يجوز التصويت بالمراسلة، وعلى العضو النائب الإدلاء بصوته عن العضو الغائب وفقاً لما تم تحديده في سند الإنابة.

(C) The resolutions of the Board of Directors shall be issued by a majority of the votes of the present and represented members, and if the votes are equal, the side from which the Chairman or whoever replaces him shall prevail.

(ج) تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه.

(D) Details of the matters considered, and the resolutions taken, including any reservations or dissenting opinions expressed by the members, shall be recorded in the minutes of meetings of the Board of Directors or its committees. All the members attending the meeting shall sign the minutes draft prior to their approval by the Board, provided that copies of the minutes of the meeting are to be sent to the members for retention after being approved, and the minutes shall be kept by the Board rapporteur, and in case any of the members refrained from signing, his objection is to be fixed in the minutes, and the reasons to such objection shall be mentioned once initiated, and the signatory on such minutes shall be responsible for the validity of the information mentioned therein, and the Company shall commit

(د) تسجل في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه تفاصيل المسائل التي نظر فيها والقرارات التي تم اتخاذها بما في ذلك أية تحفظات للأعضاء أو آراء مخالفة عبروا عنها، ويجب توقيع كافة الأعضاء الحاضرين على مسودات محاضر اجتماعات مجلس الإدارة قبل اعتمادها، على أن ترسل نسخ من هذه المحاضر للأعضاء بعد الاعتماد للاحتفاظ بها، وتحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه من قبل مقرر مجلس الإدارة وفي حالة امتناع أحد الأعضاء عن التوقيع يُثبت اعتراضه في المحضر وتُذكر أسباب الاعتراض حال إبدائها، ويكون الموقعون على هذه المحاضر مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها، وتلتزم الشركة بالالتزام والصداقة عن الهيئة في هذا



to the controls issued by the Authority in this regard.

الشان.

(E) It is permissible to participate in the meetings of the Company's Board of Directors through modern technology means in accordance with the procedures and controls issued by the Authority in this regard.

(هـ) يجوز المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة الشركة من خلال وسائل التقنية الحديثة وفقاً للإجراءات والضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.

Article (29)

Board Meeting and the Invitation for Convening

المادة (29)

اجتماعات المجلس والدعوة لانعقاده

(A) The Board of Directors shall at least hold meetings four (4) times during the fiscal year.

(أ) يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع (4) أربع اجتماعات خلال السنة المالية.

(B) The meeting shall be upon a written invitation by the Chairman of the Board of Directors, or upon a written request submitted by at least two (2) members of the Board and the invitation is addressed at least a week before the specified date along with the agenda.

(ب) يكون الاجتماع بناءً على دعوة خطية من قبل رئيس مجلس الإدارة، أو بناءً على طلب خطي يقدمه عضوين من أعضاء المجلس على الأقل وتوجه الدعوة قبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد مشفوعة بجدول الأعمال.

(C) If a member of the Board of Directors fails to attend the Board meetings three (3) consecutive or five (5) intermittent sessions, during the term of the Board of Directors without an excuse acceptable to the Board, he shall be considered as resigned.

(ج) إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات المجلس ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متقطعة، خلال مدة مجلس الإدارة دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقلاً.

Article (30)

Board Resolution by Circulation

المادة (30)

قرارات مجلس الإدارة بالتمرير

In addition to the commitment of the Board of Directors to the minimum number of its

بالإضافة إلى التزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى



meetings mentioned in Article (29) of this Articles of Association, the Board of Directors may issue some of its resolutions by circulation in emergency cases and such resolutions shall be considered valid and effective as if they were taken in a meeting that was called for and duly held, taking into account the following:

لعدد اجتماعاته الوارد في المادة (29) من هذا النظام، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة وناظفة كما لو أنها إتخذت في إجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي:

- (1) Approval of the majority of Board members that the situation entailing the issuance of the resolution by circulation is an emergency situation.
- (2) Submitting the resolution in writing to all the Board members for approval, accompanied with all the documents and papers necessary for reviewing hereof.
- (3) Written approval by a majority shall be given to any of the resolutions of the Board issued by circulation, with the necessity of presenting it at the subsequent Board meeting in order to include it in the minutes of its meeting. However, resolutions by circulation are considered effective when a majority of the Board members sign them.
- (4) A resolution by circulation shall not be considered a meeting, and the minimum number of the Board's meetings, which is stipulated in Article (29) of these Articles of Association, shall be adhered to.

- (1) موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة.
- (2) تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
- (3) يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر اجتماعه. وتعتبر القرارات بالتمرير نافذة عند توقيع أغلبية أعضاء المجلس عليها.
- (4) لا يعتبر القرار بالتمرير اجتماعاً ويتعين الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة الوارد في المادة (29) من هذا النظام.

Article (31)

Participation in a Work Competitive to the Company by a Board Member

A member of the Board of Directors, without approval to be renewed annually from the

المادة (31)

اشتراك عضو المجلس في عمل منافس للشركة

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، بغير موافقة من



General Assembly of the Company, may not participate in any work which would compete with the Company or trade for his account or for the account of others in one of the branches of activity that the Company is engaged in, and he may not disclose any information or data related to the Company, otherwise it may claim compensation or to consider the lucrative operations that he practiced for his account as if it were conducted for the Company.

الجمعية العمومية للشركة تجدد سنوياً، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتاجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، ولا يجوز له أن يفشي أي معلومات أو بيانات تخص الشركة وإلا كان لها أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات المربحة التي زاولها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة.

Article (32)

Conflict of Interests

المادة (32)

تعارض المصالح

- (A) A member of the Board of Directors who has, or the side he represents in the Board has, a common or conflicting interest in a deal or dealing that is presented to the Board of Directors to take a resolution thereabout, he shall inform the Board about it and to evidence his declaration in the minutes of the session, and he may not participate in the special voting for the resolution issued regarding that process.
- (B) If a member of the Board of Directors fails to inform the Board in accordance with the provisions of clause (A) of this Article, the Company, or any of its shareholders, may apply to the competent court to annul the contract or compel the violating member to pay any profit or benefit accrued to him from the contract and return it to the Company.

(أ) على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تُعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.

(ب) إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (أ) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهميها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة.



Article (33)

Granting Loans to the Board Members

(A) The Company may not provide loans to any of its members of the Board of Directors, hold guarantees, or provide any collaterals related to loans granted to them, and is considered a loan offered to a member of the Board of Directors in accordance with the provisions of the Companies Law, every loan offered to his spouse, children, or any of his to second degree relative.

(B) A loan may not be provided to a company in which a member of Board of Directors, spouse, or any of his up to second degree relatives owns more than (10%) ten percent of its capital.

Article (34)

Dealing of Related Parties in the Company's Securities

It is prohibited for any of the Related Parties to utilize information he was informed with, by virtue of his membership in the Board of Directors or his position in the Company, in achieving an interest for him or for others, whatever the result of dealing in the Company's securities and other transactions, nor may any of them have a direct or indirect interest with any party that performs operations that are intended to make an impact on the prices of securities issued by the Company.

المادة (33)

منح القروض لأعضاء مجلس الإدارة

(أ) لا يجوز للشركة تقديم قروض لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو عقد كفالات أو تقديم أية ضمانات تتعلق بقروض ممنوحة لهم، ويعتبر قرضاً مقدماً لعضو مجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الشركات، كل قرض مقدم إلى زوجه أو أبنائه أو أي قريب له حتى الدرجة الثانية.

(ب) لا يجوز تقديم قرض إلى شركة يملك عضو مجلس الإدارة أو زوجه أو أبنائه أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية أكثر من (10%) عشرة بالمائة من رأس مالها.

المادة (34)

تعامل الأطراف ذات العلاقة في الأوراق المالية

للشركة

يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما أتصل به من معلومات بحكم عضويته في مجلس الإدارة أو وظيفته في الشركة في تحقيق مصلحة له أو لغيره أيا كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يرد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة.



Article (35)

Deals with the Related Parties

The Company may only conclude deals with the Related Parties by approval of the Board of Directors which are not exceeding (5%) of the capital of the Company, and with the approval of the General Assembly in what is exceeding that. Deals exceeding in its value (5%) of the issued capital may only be concluded with the Related Parties after valuating them by a certified valuator in the Authority, and the auditor of the Company shall include in his report a statement of conflicts of interest and financial dealings that took place between the Company and any of the Related Parties and the measures taken in their regard.

Article (36)

Appointment of the CEO or the General Manager

The Board of Directors has the right to appoint a CEO or General Manager of the Company or several authorized directors or agents and determine their powers and conditions of services, salaries and bonuses, and the CEO or General Manager of the Company may not be a CEO or General Manager of another public joint-stock company.

Article (37)

Responsibility of Board Members for the Company's Obligations

المادة (35)

الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك ولا يجوز إبرام الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تجاوز قيمتها (5%) من رأس المال المصدر إلا بعد تقييمها بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة، ويتعين على منفق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.

المادة (36)

تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام

لمجلس الإدارة الحق في أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مدير عام للشركة أو عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافآتهم، ولا يجوز للرئيس التنفيذي أو المدير العام للشركة أن يكون رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً لشركة مساهمة عامة أخرى.

المادة (37)

مسؤولية أعضاء المجلس عن التزامات الشركة



(A) The members of the Board of Directors are not personally responsible in relation to the Company's obligations resulting from the performance of their duties as members of the Board of Directors, to the extent that they do not exceed the limits of their powers.

(أ) لا يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين مسؤولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم كأعضاء مجلس إدارة وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فيه حدود سلطاتهم.

(B) The Company shall be bound by the activities carried out by the Board of Directors within the limits of its powers, and it shall also be accountable for compensation to any harm that arises from the wrongful acts that occur from the Chairman and members of the Board in the management of the Company.

(ب) تلتزم الشركة بالأعمال التي يجريها مجلس الإدارة في حدود اختصاصه، كما تسأل عن تعويض ما ينشأ من الضرر عن الأفعال غير المشروعة التي تقع من رئيس وأعضاء المجلس في إدارة الشركة.

Article (38)

Responsibility of the Board Members Towards the Company, Shareholders and Third Parties

المادة (38)

مسؤولية أعضاء المجلس تجاه الشركة والمساهمين والغير

(A) The members of the Board of Directors are responsible towards the Company, the shareholders, and third parties for all acts of fraud and abuse of authority, and for every violation of the Companies Law and this Articles of Association, and for the error in management, and every condition stipulating otherwise shall be void.

(أ) أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات وهذا النظام الأساسي، وعن الخطأ في الإدارة، ويبطل كل شرط يقضي بغير ذلك.

(B) The responsibility stipulated in Clause (A) of this article rests with all members of the Board of Directors if the error results from a resolution issued by consensus, but if the respective resolution in question is issued by a

(ب) تقع المسؤولية المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار محل المسألة صادراً بالأغلبية فلا يسأل عنه



majority, the opponents are not asked thereabout when they have proven their objection in the minutes of the session, If one of the members is absent from the session in which the resolution was issued, his responsibility will not be negated unless it is proven that he is not aware of the resolution or is aware thereof and he is unable to object thereto.

المعارضون متى كانوا قد أثبتوا اعتراضهم بمحضر الجلسة، فإذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به مع عدم استطاعته الاعتراض عليه.

Article (39)

Remuneration of the Chairman and the Board of Directors

Remuneration of the Chairman and the members of the Board of Directors shall comprise a percentage of the net profit, provided that it does not exceed 10% of such profits in a financial year. The Company may also pay additional expenses, fees, allowances or monthly salary to the Board members consistent to the policies proposed by the Nomination and Remuneration Committee, reviewed by the Board and approved by the General Assembly, that is where member is working in any committee, exerting special efforts, or undertaking additional works serving the Company over his regular duties as a member of the Board of Directors, and no allowance shall be disbursed to the Board Chairman or members for attending the Board meetings.

المادة (39)

مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

تتكون مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي على ان لا تتجاوز 10% من تلك الارباح للسنة المالية، كما يجوز ان تدفع الشركة مصاريف أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً إلى أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي تقترحها لجنة الترشيحات والمكافآت ويراجعها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العمومية إذا كان العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة، ولا يجوز صرف بدل حضور لرئيس أو عضو مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس.



Article (40)

Removal of the Chairman and Board Members

The General Assembly shall have the right to remove all or some of the elected members of the Board of Directors and to open door for nomination as per the controls issued by the Authority in this regard and to elect new members to the Board of Directors instead of those who were removed. It is not permissible for a person who has been removed to re-nominate for membership in the Board before the lapse of three (3) years of his removal.

CHAPTER FIVE

General Assembly

Article (41)

Meeting of the General Assembly

(A) The General Assembly of the Company shall convene in the emirate of Abu Dhabi or any other location determined by the Board of Directors in the state as soon as the Competent Authority in the emirate of Abu Dhabi so approves. Each shareholder shall have the right to attend the General Assembly meetings, and he shall have the number of votes equivalent to the number of his shares, and whoever has the right to attend the General Assembly may delegate for himself whoever he chooses, other than the members of the Board of Directors.

المادة (40)

عزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يكون للجمعية العمومية حق عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وفتح باب الترشح وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن وانتخاب أعضاء جدد بدلا منهم. ولا يحق للعضو الذي تم عزله إعادة ترشيحه لعضوية مجلس الإدارة إلا بعد مضي (3) ثلاث سنوات على عزله.

الباب الخامس

الجمعية العمومية

المادة (41)

اجتماع الجمعية العمومية

(1) تعقد الجمعية العمومية للشركة بإمارة أبوظبي أو أي مكان آخر يقرره مجلس الإدارة في الدولة في حال موافقة السلطة المختصة بإمارة أبوظبي، ويكون لكل مساهم حق حضور الجمعية العمومية ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه، ويجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن ينوب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة ويشترط لصحة الوكالة أن تكون وفقاً لمسودة سند الوكالة الذي تعتمده الشركة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية أو بمقتضى



For the validity of the mandate, it must be according to the proxy bond approved by the Company to attend the General Assembly meetings or by a special POA duly authenticated before the notary public. In all cases, the number of shares held by the proxy in this capacity may not exceed (5%) five percent of the paid-up capital of the Company, and those who are legally incompetent and their representatives shall be legally represented.

(B) The legal person may delegate one of his representatives or his administrators by a resolution issued by its Board of Directors or whoever in his place, to represent him in the Company's General Assembly meetings, and the authorized person shall have the powers determined under the mandate resolution.

مسند وكالة خاص موثق أصولاً أمام الكاتب العدل. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن (5%) خمسة بالمائة من أسهم رأس مال الشركة المدفوع، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقدتها النايبين عنهم قانوناً.

(ب) للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته بموجب قرار صادر من مجلس إدارته أو من يقوم مقامه، ليمثله في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة، ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.

Article (42)

Announcement of Invitation to the General Assembly Meeting

Invitation for the shareholders to attend the meetings of the General Assembly shall be announced in two (20 daily local newspapers one of them is published in Arabic, by registered letters or by way of by way of text and phone messages or e-mail (if any) at least fifteen (15) days before the date set for the meeting after obtaining the Authority approval. The invitation shall include the agenda for that meeting and a copy of the

المادة (42)

الإعلان عن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدر أحدهما على الأقل باللغة العربية ويكتب مسجلة أو عن طريق الرسائل النصية الهاتفية أو البريد الإلكتروني (إن وجد) وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، وتتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك



invitation papers shall be sent to the Authority and the Competent Authority.

الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى الهيئة والسلطة المختصة.

Article (43)

Invitation to the General Assembly Meeting

المادة (43)

الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية

(A) The Board of Directors shall call for the General Assembly within the four (4) months following the end of the financial year, and also whenever it sees a need thereto.

(أ) يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية وكذلك كلما رأى وجها لذلك.

(B) The Authority, the auditor or one or more shareholders, who hold a minimum of at least (20%) of the Company's capital, and for serious reasons, may submit an application to the Board of Directors to hold the General Assembly, in which case, the Board of Directors must invite the General Assembly to convene within five (5) days from the date of submitting the application.

(ب) يجوز للهيئة أو لمقق الحسابات أو لمساهم أو أكثر يملكون (20%) عشرين بالمائة من رأس مال الشركة على الأقل كحد أدنى وأسباب جدية تقديم طلب لمجلس إدارة الشركة لعقد الجمعية العمومية ويتعين على مجلس الإدارة في هذه الحالة دعوة الجمعية العمومية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب.

Article (44)

Competence of the Annual General Assembly

المادة (44)

اختصاص الجمعية العمومية السنوية

The Company's annual General Assembly shall in particular have the Authority to consider and take resolution on the following matters:

تختص الجمعية العمومية السنوية للشركة على وجه الخصوص بالنظر واتخاذ قرار في المسائل الآتية:

(1) The Board's report regarding the Company's activity and its financial position during the year and report of the auditors and ratifying thereof.

(1) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة وتقرير مدقي الحسابات والتصديق عليهما.

(2) The Company's budget and the profit and loss account.

(2) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر.



- (3) Election of the members of the Board of Directors as appropriate. (3) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.
- (4) Appointment of the auditors and setting their remuneration. (4) تعيين منققي الحسابات وتحديد أتعابهم.
- (5) The Board's proposals regarding profit distributions, whether they were cash distributions or bonus shares. (5) مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح سواء كانت توزيعات نقدية أم أسهم منحة.
- (6) The proposal of the Board of Directors regarding the Board member's remuneration and determining thereof. (6) مقترح مجلس الإدارة بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديدوها.
- (7) Discharging the members of the Board of Directors or dismissing them and filing a liability case against them, as appropriate. (7) إبراء نمة أعضاء مجلس الإدارة، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
- (8) Discharging the auditors or dismissing them and filing a liability case against them, as appropriate. (8) إبراء نمة منققي الحسابات، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

Article (45)

Recording the Shareholders' Attendance of the General Assembly

المادة (45)

تسجيل حضور المساهمين لاجتماع الجمعية العمومية

- (1) The shareholders who wish to attend the General Assembly shall register their names in the E-record prepared by the Company's management for this purpose at the meeting place sufficiently ahead of the time specified for that meeting, and the record must include the name of the shareholder and the number of shares he represents and the names of their owners with the presentation of the proxy. The shareholder or the agent is given a card to attend the meeting stating the number of votes represented by originality and by proxy. (1) يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسماءهم في السجل الإلكتروني الذي تعده إدارة الشركة لهذا الغرض في مكان الاجتماع قبل الوقت المحدد لاتخاذ ذلك الاجتماع بوقت كاف، ويجب أن يتضمن السجل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة. ويعطى المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع ينكر فيها النافذة الأصوات التي يمثلها أصالة ووكالة.



(2) The shareholders' record must include the name of the shareholder, or the person on his behalf, the number of shares he owns and the ones he represents, and the names of their owners with the presentation of the proxy. The shareholder or the agent is given a card to attend the meeting stating the number of votes represented by originality and by proxy.

(3) A printed extract stating the number of shares represented in the meeting and the percentage of attendance shall be extracted from the shareholders' record and be signed by each of the session rapporteur, the President of the meeting and the Company's auditor, and a copy thereof shall be submitted to the supervisor representing the Authority and a copy is to be attached to the minutes of the meeting.

(4) Registration for attending the meetings of the General Assembly shall be closed when the President of the meeting announces that the quorum for that meeting is complete or incomplete, and it is not permissible after that to accept the registration of any shareholder or agent on his behalf to attend that meeting, and also it is not permissible to take into account his vote or his opinion on the matters raised in that meeting.

(2) يجب أن يتضمن سجل المساهمين اسم المساهم أو من ينوب عنه وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة، ويعطى المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يمثلها أصالة أو وكالة.

(3) يستخرج من سجل المساهمين خلاصة مطبوعة بعدد الأسهم التي مثلت في الاجتماع ونسبة الحضور ويتم توقيعها من قبل كل من مقرر الجلسة ورئيس الاجتماع ومنفق حسابات الشركة وتسلم نسخة منها للمراقب الممثل للهيئة ويتم إلحاق نسخة منها بمحضر اجتماع الجمعية العمومية.

(4) يعلق باب التسجيل لحضور اجتماعات الجمعية العمومية عندما يعلن رئيس الاجتماع اكتمال النصاب المحدد لذلك الاجتماع أو عدم اكتماله، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أي مساهم أو نائب عنه لحضور تلك الاجتماع كما لا يجوز الاعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الاجتماع.

Article (46)

Shareholders Register



المادة (46)

سجل المساهمين

The Company shall have a register of shareholders who have the right to attend the Company's General Assembly meeting and vote on its decisions in accordance with the system for trading, clearing, settlement, transfer of ownership, custody of securities and relevant rules prevailing in the Market.

يكون سجل المساهمين في الشركة الذين لهم الحق في حضور اجتماع الجمعية العمومية للشركة والتصويت على قراراتها طبقاً للنظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية والقواعد المعنية المسائدة في السوق.

Article (47)

Quorum for the General Assembly Meeting

And Voting on the Resolution thereof

المادة (47)

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العمومية

والتصويت على قراراتها

(1) The General Assembly shall be competent to consider all matters related to the Company, and the quorum is achieved in a meeting of the General Assembly with the presence of shareholders who own or represent at least fifty percent (50%) of the Company's capital, and if the quorum is not available at the first meeting, the General Assembly must be called for a second meeting held after a period of no less than (5) five days and not exceeding (15) fifteen days from the date of the first meeting, and the deferred meeting is be considered valid regardless of the number of those present.

(1) تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة، ويتحقق النصاب في اجتماع للجمعية العمومية بحضور مساهمين يملكون أو يمثلون بالوكالة ما لا يقل عن (50%) خمسين بالمائة من رأسمال الشركة، فإذا لم يتوافر النصاب في الاجتماع الأول، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ يعقد بعد مضي مدة لا تقل عن (5) خمسة أيام ولا تتجاوز (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويُعتبر الاجتماع المؤجل صحيحاً أيّاً كان عدد الحاضرين.

(2) Save for resolutions to be issued by a special resolution, in accordance with the provisions of this Articles of Association, resolutions of the General Assembly shall be issued with a majority of the shares represented in the meeting, and such resolutions shall be binding on all

(2) فيما عدا القرارات التي يتعين صدورها بقرار خاص وفقاً لأحكام هذا النظام، تصدر قرارات الجمعية العمومية للشركة بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع، وتكون قرارات الجمعية العمومية ملزمة لجميع المساهمين مستغماً كانوا حاضرين في الاجتماع الذي



shareholders, whether they present in, or absent from the meetings in which the resolutions have been issued, and whether they agree or object thereon. A copy of which shall be communicated to the Authority, the Market and the Competent Authority, in accordance with the controls issued to this regard.

صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين عنه وسواء كانوا موافقين عليها أو معارضين لها، ويتم وإبلاغ صورة منها إلى كل من الهيئة والسوق والسلطة المختصة وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.

Article (48)

Presiding over the General Assembly and Transcribing the Minutes of the Meeting

المادة (48)

رئاسة الجمعية العمومية وتدوين وقائع الاجتماع

(1) The General Assembly shall be presided by the Chairman of the Company's Board of Directors and in case of his absence, to be presided by his Vice-chairman. In the event of absence of both, it will be presided by any shareholder chosen by the shareholders therefor by voting by any means determined by the General Assembly, and if the GA is looking into a matter related to the president of the meeting, whatever it is, the GA must choose from among the shareholders someone who will preside the meeting during the discussion of this matter, and the president shall appoint poll collector, provided that the General Assembly approves his appointment.

(1) يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الشركة وفي حالة غيابه يرأسها نائبه وفي حال غيابهما يرأسها أي مساهم يختاره المساهمون لذلك عن طريق التصويت بأية وسيلة تحدها الجمعية العمومية، وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع أيا كان وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى رئاسة الاجتماع خلال مناقشة هذا الأمر، ويعين الرئيس جامعاً للأصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينه.

(2) The president shall appoint a rapporteur for the meeting, and in cases where voting on the GA's resolutions by way of secret voting is required, the president

(2) ويعين الرئيس مقررًا للاجتماع. وفي الأحوال التي تتطلب التصويت على قرارات الجمعية بطريق الاقتراع السري يجب على



must appoint one or more poll collector to sort the votes and present the results to the General Assembly.

الرئيس تعيين جامع للأصوات أو أكثر لفرز الأصوات وعرض النتائج على الجمعية العمومية.

(3) A minutes of the General Assembly meeting is executed including names of the attending shareholders, or the representatives thereof, number of shares in their possession by originality or by proxy, the number of votes determined therefor, the issued resolutions, the number of votes approved or rejected thereby, and an adequate summary of the discussions that went on in the meeting.

(3) يحرر محضر باجتماع الجمعية العمومية يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالوكالة وعدد الأصوات المقررة لهم والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو عارضتها وخلاصة واقية للمناقشات التي دارت في الاجتماع.

(4) Minutes of the General Assembly meetings shall be recorded regularly following every session in a special register for which the controls issued by a resolution from the Authority are to be followed, and every minutes shall be signed by the respective President of the meeting, its rapporteur, the poll collector and the auditor. All the signatories on the meetings minutes are responsible for the correctness of the data included therein.

(4) تكون محاضر اجتماع الجمعية العمومية بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص يتبع في شأنه الضوابط التي يصدر بها قرار من الهيئة ويوقع كل محضر من رئيس الاجتماع المعني ومقررها وجامع الأصوات ومدقق الحسابات، ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

Article (49)

Manner of Voting in the General Assembly Meeting

Voting in the General Assembly shall be in the manner determined by the President of the Assembly, unless the General Assembly has decided on a certain manner for voting.

If the matter was relevant to electing, dismissing, questioning or appointing of the

المادة (49)

طريقة التصويت باجتماع الجمعية العمومية

يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية إلا إذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت، وإذا تعلق الأمر بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو



members of the Board of Directors, in cases so allowing in accordance with provisions of this articles of association, then, the secret accumulative voting manner shall be followed.

بمساءلتهم أو بتعيينهم في الحالات التي يجوز فيها ذلك وفقاً لأحكام هذا النظام، فيجب إتباع طريقة التصويت السري التراكمي.

Article (50)

Voting of the Board Members on the Resolutions of the General Assembly

(1) Members of the Board of Directors are not allowed to participate in voting on the General Assembly resolutions that discharge them from responsibility for their management, or that which is relevant to a special benefit thereto, or connected with conflict of interests existing between them and the Company.

(2) In the event the Board member is representing a legal person, the shares of such legal person shall be excluded.

(3) One who has the right to attend the meetings of the General Assembly may not participate in voting for himself or for whoever he represents in matters related to a special benefit or a disagreement existing between him and the Company.

Article (51)

Issuance of the Special Resolution

The General Assembly must issue a special resolution by the majority of shareholders, who own no less than three quarters of the shares represented in the meeting of the

المادة (50)

تصويت أعضاء مجلس الإدارة على قرارات الجمعية العمومية

(1) لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو المتعلقة بتعارض المصالح أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.

(2) في حال كون عضو مجلس الإدارة يمثل شخصاً اعتبارياً يستبعد أسهم ذلك الشخص الاعتباري.

(3) لا يجوز لمن له حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

المادة (51)

إصدار القرار الخاص

بتعيين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع



General Assembly of the Company, in the following cases:

الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية:-

- (1) Increase or reduction of the capital. (1) زيادة رأس المال أو تخفيضه.
- (2) Changing the name of the Company. (2) تغيير اسم الشركة.
- (3) Issuing loan deeds or bonds. (3) إصدار سندات قرض أو صكوك.
- (4) Provision of voluntary contributions for community service purposes. (4) تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.
- (5) Company dissolution or merger with another company. (5) حل الشركة أو إنماجها في شركة أخرى.
- (6) Selling the assets and stock for which the Company was created, or those that constitute an integral part of the Company's objects, or otherwise disposal thereof. (6) بيع الأصول والموجودات التي قامت من أجلها الشركة أو تلك التي تعد جزء لا يتجزأ من أغراض الشركة أو التصرف فيها بأي وجه آخر.
- (7) Extending or shortening the term of the Company. (7) إطالة مدة الشركة أو إنقاصها.
- (8) Amendment of the memorandum or Articles of Association. (8) تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي.
- (9) In cases where the Companies Law requires issuing a special resolution. (9) في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات التجارية إصدار قرار خاص.
- (10) Where the Company desires to sell (51%) or more of its assets (Stocks) whether the sale process will be in one deal, or in several deals, within one (1) year from the date of concluding the first deal or dealing. (10) عند رغبة الشركة بيع نسبة (51%) أو أكثر من أصولها (موجوداتها) سواء أكانت عملية البيع ستتم بصفقة واحدة أو من خلال عدة صفقات وذلك خلال سنة من تاريخ عقد أول صفقة أو تعامل.
- (11) Entering of a strategic partner. (11) دخول شريك استراتيجي.
- (12) Converting cash debts into shares in the capital. (12) تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأسمال الشركة.
- (13) Issuing a program motivating the Company employees by owning shares therein. (13) إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.
- (14) Addition of bonus to the nominal value of the share. (14) إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم.
- (15) Incorporation of the reserve in the Company's capital. (15) إنماج الاحتياطي في رأس مال الشركة.



- (16) Dividing the nominal value of the Company's shares. (16) تجزئة القيمة الاسمية لأسهم الشركة.
- (17) Transformation of the Company. (17) تحول الشركة.
- (18) Merger of the Company (18) اندماج الشركة.
- (19) Extending the winding up period. (19) إطالة مدة التصفية.
- (20) The Company purchases its shares. (20) شراء الشركة لأسهمها.
- In any case, in accordance to provision of article (139) of the Companies Law, the Company's Board of Directors must obtain the prior approval from the Authority and the Competent Authority for issuance of the special resolution which will result in amendment to its memorandum and Articles of Association prior to presentation to the General Assembly. وفي جميع الأحوال وفقاً لحكم المادة (139) من قانون الشركات يتعين على مجلس إدارة الشركة الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة والسلطة المختصة على استصدار القرار الخاص الذي يترتب عليه تعديل في عقد تأسيسها ونظامها الأساسي قبل العرض على الجمعية العمومية.

Article (52)

Inclusion of an Item on the Agenda of the General Assembly Meeting

المادة (52)

إدراج بند بجدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية

(1) The General Assembly may not deliberate matters not included in the agenda. However, the GA has the right to deliberate the serious facts that are revealed during the meeting.

(1) لا يجوز للجمعية العمومية المتداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال. ومع ذلك يكون للجمعية العمومية حق المتداولة في الوقائع الخطيرة التي تنكشف أثناء الاجتماع.

(2) Excluding clause (1) of this article, an item may be included on the agenda of the General Assembly as per the following:

(2) استثناء من البند (1) من هذه المادة يجوز إضافة بند إلى جدول أعمال الجمعية العمومية وفقاً لما يلي:

First - Before the meeting of the General Assembly and after the invitation has been published:

أولاً- قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية وبعد نشر الدعوة:

Shareholders shall have the right to submit a request to include a new item or items on the

يكون للمساهمين الحق في أن يتقدموا بطلب إدراج بند أو بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية العمومية قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية



agenda of the General Assembly before the date of the General Assembly meeting, and after publishing the invitation, according to the following conditions:

وبعد نشر الدعوة، وذلك وفقاً للشروط التالية:

1. The inclusion request shall be submitted by a number of shareholders representing (5%) of the capital of the listed Company. 1. أن يكون طلب الإدراج مقدم من عدد من المساهمين يمثل نسبة (5%) من رأس مال الشركة.
2. The inclusion request shall be submitted to the Authority within five (5) days from the date the Company has published the invitation for the General Assembly. 2. أن يقدم طلب الإدراج إلى الهيئة خلال خمسة أيام من تاريخ قيام الشركة بنشر دعوة الجمعية العمومية.
3. The new item shall be clear and specific and not contradictory to the provisions of the Companies Law or the decisions and regulations issued in implementation thereof. 3. أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.
4. The application for inclusion shall be in writing and signed by its applicants. 4. أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقلمي الطلب.
5. The Company shall notify the shareholders of the application for the inclusion of the new item or items the same way in which the invitation to hold the General Assembly was addressed, or by any other way the Authority deems appropriate, that is at least five (5) days before the date set for convening the General Assembly, and the notification shall include the new item and the documents related thereto. 5. أن تقوم الشركة بإخطار المساهمين بطلب إدراج البند أو البنود الجديدة بذات الطريقة التي تم من خلالها توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية أو بأي طريقة أخرى تراها الهيئة مناسبة، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة (5) أيام على الأقل، ويجب أن يشتمل الإخطار على البند الجديد والوثائق ذات العلاقة به.

Second – During the meeting of the General Assembly:

تأييد أثناء اجتماع الجمعية العمومية:

1. During the meeting of the General Assembly, the shareholders shall have the right to submit an application for the inclusion of a new item or items on the 1- يكون للمساهمين أثناء اجتماع الجمعية العمومية الحق في أن يتقدموا بطلب إدراج بند أو بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية



agenda of the General Assembly,
according to the following conditions:

العمومية، وذلك وفقاً للشروط التالية:

- أ- أن يكون طلب الإدراج مقم من عدد من المساهمين يمثل نسبة (10%) من رأس مال الشركة.
- ب- أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.
- ج- أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقدمي الطلب.
- د- أن يقدم طلب الإدراج إلى رئيس اجتماع الجمعية العمومية قبل بدء مناقشة جدول الأعمال.
- 2- يلتزم رئيس الاجتماع بالموافقة على إدراج البند - حال استيفاء الشروط الواردة في البنود من (أ) إلى (د) أعلاه- ويكون لمقدمي الطلب في حال رفضه الحق في طلب العرض على الجمعية العمومية للنظر في إدراج البند من عدمه وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية ويتم التصويت على الإدراج بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع.
- 3- يحظر إدراج بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية وفقاً لحكم البند رقم 1 من "ثانياً" أعلاه في الحالات التالية:
- A. The application for inclusion shall be submitted by a number of shareholders representing (10%) of the capital of the Company.
- B. The new item shall be clear and specific and not contradictory to the provisions of the Companies Law or the decisions and regulations issued in implementation thereof.
- C. The application for inclusion shall be in writing and signed by its applicants.
- D. The application for inclusion shall be submitted to the President of the General Assembly meeting before starting to discuss the agenda.
2. The President of the meeting is obligated to agree to the inclusion of the item - once the conditions in clauses (A) to (D) above are met - and, in the event of his refusal, the applicants have the right to request presentation to the General Assembly to consider whether or not the item is included, that is before starting to discuss the agenda of the General Assembly and a vote on the inclusion is made by a majority of the shares represented at the meeting.
3. It is prohibited to include a new item on the agenda of the General Assembly in accordance with the provisions of item No. (1) in "Second" above in the following cases:



a. If taking the resolution on the new item requires a special resolution to be issued by the General Assembly.

أ- إذا تطلب اتخاذ القرار بشأن البند الجديد إصدار قرار خاص من الجمعية العمومية.

b. If the new item relates to the dismissal of all or some members of the Company's Board of Directors.

ب- إذا كان البند الجديد يتعلق بعزل كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة.

CHAPTER SIX

The Auditor

الباب السادس

مدقق الحسابات

Article (53)

المادة (53)

Appointment of an Auditor

تعيين مدقق الحسابات

(1) The Company shall have one or more auditors whom the General Assembly will appoint and determine his remuneration upon a nomination by the Board of Directors. The auditor shall be registered with the Authority and licensed for practicing his profession.

(1) يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر تعينه وتحدد أتعابه الجمعية العمومية بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة، ويشترط في مدقق الحسابات أن يكون مقيداً لدى الهيئة ومرخص له بمزاولة المهنة.

(2) An auditor shall be appointed for a renewable year, and he shall monitor the accounts of the financial year for which he was appointed, provided that his appointment does not exceed three (3) consecutive years. The auditor shall monitor the accounts for the financial years for which he was appointed.

(2) يُعين مدقق حسابات لمدة سنة قابلة للتجديد وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها على ألا تتجاوز مدة تعيينه ثلاث سنوات متتالية. وعلى مدقق الحسابات مراقبة الحسابات عن السنوات المالية التي عُيّن لها.

(3) The auditor shall assume his duties from the end of the meeting of that Assembly to the end of the next annual General Assembly meeting.

(3) يتولى مدقق الحسابات مهامه من نهاية اجتماع تلك الجمعية إلى نهاية اجتماع الجمعية العمومية السنوية التالية.

Article (54)

Obligations of the Auditor

المادة (54)

التزامات مدقق الحسابات



An auditor shall observe the following:

- (1) Adhere to the provisions stipulated in the Companies Law, systems, decisions, and circulars implementing thereof.
- (2) To be independent from the Company and its Board of Directors.
- (3) Not to combine the profession of an auditor with the capacity of a partner.
- (4) Not to hold the position of a member of the Board of Directors or any technical, administrative, or executive position therein.
- (5) Not to be a partner or an agent of any of the Company's founders, any of its Board members, or a relative of any of them up to second degree.

- يتعين على مدقق الحسابات مراعاة ما يلي:
- (1) الالتزام بالأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات واللائحة والقرارات والتعاميم المنفذة له.
 - (2) أن يكون مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها.
 - (3) ألا يجمع بين مهنة مدقق الحسابات وصفة الشريك في الشركة.
 - (4) ألا يشغل منصب عضو مجلس إدارة أو أي منصب فني أو إداري أو تنفيذي فيها.
 - (5) ألا يكون شريكاً أو وكيلاً لأي من مؤسسي الشركة أو أي من أعضاء مجلس إدارتها أو قريباً لأي منهم حتى الدرجة الثانية.

Article (55)

Powers of the Audit

- (1) The auditor shall have the right at all times to have access to all the Company's books, records, documents and otherwise of the instruments and documents, and he may request explanations that he deems necessary to perform his job, and he may also verify the Company's assets and obligations, and if he is unable to use these powers, he proves that in writing with report submitted to the Board of Directors. If the Board does not enable the auditor to perform his task, the auditor must send a copy of the report to the Authority and the

- المادة (55)
- صلاحيات مدقق الحسابات
- (1) يكون لمدقق الحسابات الحق في الاطلاع في كل وقت على جميع دفاتر الشركة ومجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من وثائق ومستندات وله أن يطلب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة، فإذا لم يقم المجلس بتمكين المدقق من أداء مهمته وجب على المدقق أن يرسل نسخة من التقرير إلى الهيئة والسلطة المختصة وأن يعرضه على الجمعية



Competent Authority and present it to the General Assembly.

العمومية.

(2) The auditor shall assume auditing the Company's accounts, examine the budget, profit, and loss account, review the Company's deals with the Related Parties and observe the application of the provisions of the Companies Law and this system. He must report the results of this examination to the General Assembly and send a copy thereof to the Authority and the Competent Authority, and he must, when preparing his report, make sure of the following:

(2) يتولى مدقق الحسابات تدقيق حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ومراجعة صفقات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة وملاحظة تطبيق أحكام قانون الشركات وهذا النظام، وعليه تقديم تقرير بنتيجة هذا الفحص إلى الجمعية العمومية ويرسل صورة منه إلى الهيئة والسلطة المختصة، ويجب عليه عند إعداد تقريره، التأكد مما يأتي:

1) The extent of authenticity of the accounting records maintained by the Company.

(1) مدى صحة السجلات المحاسبية التي تحتفظ بها الشركة.

2) The extent to which the Company's accounts are consistent with the accounting records.

(2) مدى اتفاق حسابات الشركة مع السجلات المحاسبية.

(3) If facilities are not provided to the auditor to carry out his duties, he shall demonstrate this in a report he submits to the Board of Directors, and if the Board fails to facilitate the auditor's task, he shall send a copy of the report to the Authority.

(3) إذا لم يتم تقديم تسهيلات إلى مدقق الحسابات لتنفيذ مهامه، التزم بإثبات ذلك في تقرير يقدمه إلى مجلس الإدارة وإذا قصر مجلس الإدارة في تسهيل مهمة مدقق الحسابات، تعين عليه إرسال نسخة من التقرير إلى الهيئة.

(4) The affiliate company and its auditor shall commit to providing the information and explanations requested by the auditor of the parent or holding Company for auditing purposes.

(4) تلتزم الشركة التابعة ومدقق حساباتها بتقديم المعلومات والتوضيحات التي يطلبها مدقق حسابات الشركة الام او القابضة لأغراض التدقيق.



Article (56)

Auditor's Annual Report

المادة (56)

التقرير السنوي لمدقق الحسابات

- (1) The auditor shall submit to the General Assembly a report including the data and information provided for in the Companies Law, and he shall mention in his report, and also in the balance sheet of the Company, the voluntary contributions extended by the Company during the fiscal year for community service purposes (if any) and to identify the beneficiary entity of such contributions.
- (2) The auditor must attend the meeting of the General Assembly and to recite his report therein, explaining any obstacles or intrusions of the Board of Directors that he faced during his performance of his job, and his report should be neutral and independent, and he should state his opinion in the meeting about all that is relevant to his job, particularly in the Company's budget and his remarks on the Company's accounts, its financial position and any violations thereat. The auditor shall be responsible for the correctness of the information contained in his report, and each shareholder, during the General Assembly session, has the right to discuss the auditor's report and to inquire about what has been included therein.
- (3) The auditor has the right to receive all notifications and other correspondences

(1) يقدم مدقق الحسابات إلى الجمعية العمومية تقريراً يشمل على البيانات والمعلومات المنصوص عليها في قانون الشركات، وأن يذكر في تقريره وكذلك في الميزانية العمومية للشركة المساهمات الطوعية التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية لأغراض خدمة المجتمع " إن وجدت" وأن يحدد الجهة المستفيدة من هذه المساهمات الطوعية.

(2) يجب على مدقق الحسابات أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وأن يقرأ تقريره في الجمعية العمومية، موضحاً أية معوقات أو تخلات من مجلس الإدارة واجهته أثناء تأدية أعماله، وأن يتسم تقريره بالاستقلالية والحيادية، وأن يبدى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية الشركة وملاحظاته على حسابات الشركة ومركزها المالي وأية مخالفات بها، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المدقق وأن يستوضحه عما ورد فيه.

(3) يحق لمدقق الحسابات استلام كافة الإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بأية جمعية عمومية والتي يحق لكل مساهم



related to any General Assembly, which ever shareholder is entitled to receive.

استلامها.

CHAPTER SEVEN
Company's Finance

الباب السابع
مالية الشركة

Article (57)

المادة (57)

Company's Accounts

حسابات الشركة

(1) The Company shall prepare regular accounts according to the international accounting standards so they reflect a true and fair picture of the Company's profits and losses for the fiscal year and about its status at the end of the financial year, and the Company shall abide by any requirements provided for in the Companies Law or the decisions issued in implementation thereof.

(1) تُعد الشركة حسابات منتظمة وفق المعايير والأسس المحاسبية الدولية بحيث تعكس صورة صحيحة وعادلة عن أرباح أو خسائر الشركة للسنة المالية وعن وضع الشركة في نهاية السنة المالية وأن تنقيد بأية متطلبات ينص عليها قانون الشركات أو القرارات الصادرة تنفيذاً له.

(2) The Company shall apply the international accounting principles and standards when preparing its interim and annual accounts and determining the distributable dividends.

(2) تطبق الشركة المعايير والأسس المحاسبية الدولية عند إعداد حساباتها المرحلية والسنوية وتحديد الأرباح القابلة للتوزيع.

Article (58)

المادة (58)

Company's Fiscal Year

السنة المالية للشركة

The Company's fiscal year begins from January 1st and ends in December 31st of every year, except for the first financial year which has started from the date of registering the Company in the Commercial Register and ended in the following year.

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في نهاية 31 ديسمبر من كل سنة فيما عدا السنة المالية الأولى التي بدأت من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري وانتهت في السنة التالية.



Article (59)

The Balance Sheet for the Fiscal Year

The balance sheet for the fiscal year must have been audited at least one (1) month before the annual meeting of the General Assembly, and the Board must prepare a report on the Company's activity and financial position at the end of the fiscal year and the method it proposes to distribute the net profits and send a copy of the budget and profit and loss account with a copy of the auditor's report, the report of the Board of Directors, and the corporate governance report to the Authority, along with attaching a draft of the annual General Assembly's invitation to the Company's shareholders to agree to publish the invitation in daily newspapers well in advance of the meeting of the General Assembly meeting, taking into account the provision of Article (172) of the Companies Law regarding the publication of the General Assembly's invitation fifteen (15) days before the date of the meeting.

Article (60)

Optional Reserve for the Company's Asset Consumption and Depreciation

A percentage of the aggregate profits, determined by the Board of Directors, shall be deducted for the Company's asset consumption or compensation for their value depreciation, and these funds shall be disposed of according to a resolution by the

المادة (59)

الميزانية العمومية للسنة المالية

يتعين أن تكون الميزانية العمومية عن السنة المالية قد تم تدقيقها قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية بشهر على الأقل، وعلى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي في ختام السنة المالية والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وترسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع نسخة من تقرير مدقق الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة إلى الهيئة مع إرفاق مسودة من دعوة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد انعقاد اجتماع الجمعية العمومية بوقت كافٍ مع مراعاة حكم المادة (172) من قانون الشركات بشأن نشر دعوة الجمعية العمومية قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

المادة (60)

احتياطي اختياري لاستهلاك موجودات الشركة أو انخفاض قيمتها

يقطع من الأرباح السنوية غير الصافية نسبة يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن انخفاض أو نزول قيمتها، ويتم التصرف في هذه الأموال بناءً على قرار من مجلس الإدارة ولا يجوز توزيعها على المساهمين.



Board of Directors and they shall not be distributed to the shareholders.

Article (61)

Distribution of Dividends

The annual net profits of the Company are distributed, after deducting all overheads and other expenses, as follows:

- (1) Ten percent (10%) of the net profits shall be deducted and allocated to a legal reserve account. This deduction shall cease once the aggregate of the reserve reaches equivalent to fifty percent (50%) of the Company's paid up capital, and if the reserve decreased from that percentage, the deduction shall be run back.
- (2) The General Assembly may, upon a proposal by the Board of Directors, deduct a further percentage not exceeding ten percent (10%) allocated to constitute a statutory reserve, and such deduction may be halted by a resolution of the General Assembly according to the proposal by the Board of Directors. This reserve shall be used for purposes determined by the General Assembly according to a proposal by the Board of Directors.
- (3) The General Assembly identifies the percentage of the net profits to be distributed to the shareholders, after deducting the legal reserve, provided that where the net profits of a certain year does make place for dividends

المادة (61)

توزيع الأرباح السنوية

توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً لما يلي:

- (1) تقطع (10%) عشرة بالمائة من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني. ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع هذا الاحتياطي قدرأ يوازي (50%) خمسين بالمائة من رأس مال الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع.
- (2) يجوز للجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة اقتطاع ما لا يزيد على نسبة (10%) عشرة بالمائة أخرى تُخصص لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي تقررها الجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
- (3) تحدد الجمعية العمومية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في



distribution, no claim may be made therefor from the profits of subsequent years.

(4) A percentage not exceeding ten percent (10%) from the net profit of the ending fiscal year shall be allocated, after deducting reserves and depreciations, as a bonus for the Board members and the Board suggest the bonus and present it to the General Assembly to consider it. Fines that may have been imposed on the Company by the Authority or the competent Authority due to violations by the Board of Directors of the Companies Law or the Company's articles of association during the ending fiscal year, shall be deducted from that bonus, and the General Assembly may not deduct these or some of these fines if it becomes clear to them that these fines are not the result of default or error from the Board of Directors.

(5) The remainder of the net profits shall then be distributed to the shareholders or carried over to the coming year, under a suggestion by the Board of Directors, or allocated to create an optional reserve to be allocated for certain purposes and this may not be used for any other purposes unless by a resolution issued by the Company's General Assembly.

سنة من السنين بتوزيع أرباح فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.

(4) تخصص نسبة لا تزيد على (10%) من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطات كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة ويقترح المجلس المكافأة وتعرض على الجمعية العمومية للنظر فيها، وتخصم من تلك المكافأة الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة من الهيئة أو السلطة المختصة بسبب مخالفات مجلس الإدارة لقانون الشركات أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية، وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.

(5) يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحد بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء احتياطي اختياري يخصص لأغراض محددة ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى إلا بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة.

Article (62)

Disposal of the Statutory and Optional Reserves

المادة (62)

التصرف في الاحتياطي الاختياري والقانوني



Disposal of the optional reserve is made under a resolution by the Board of Directors for aspects that achieve the Company's interests, and the legal reserve may not be distributed to the shareholders, but it is permissible to use the increase in the legal reserve that is higher than half of the issued capital, to be distributed as dividends to the shareholders in the years where the Company do not achieve sufficient net profits to be distributed thereon.

يتم التصرف في الاحتياطي الاختياري بناءً على قرار مجلس الإدارة في الأوجه التي تحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المصدر لتوزيعه كأرباح على المساهمين في السنوات التي لا تحقق الشركة فيها أرباحاً صافية كافية للتوزيع عليهم.

Article (63)

Shareholders Dividends

Dividends shall be paid to the shareholders in accordance with the regulations, decisions and circulars issued by the Authority in this regard.

CHAPTER EIGHT

Disputes

Article (64)

Abatement of Responsibility Cases

Any resolution by the General Assembly discharging the Board of Directors, does not result to the abatement of civil responsibility case against the Board members due to errors thereby in performing their task, and if the action causing responsibility was presented to the General Assembly and was ratified, the responsibility shall abate one (1) year after the date of convening of the General Assembly, however, if the action ascribed to the Board members was a criminal crime, the responsibility case will

المادة (63)

أرباح المساهمين

تدفع الأرباح إلى المساهمين طبقاً للأنظمة والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.

الباب الثامن

المنازعات

المادة (64)

سقوط دعوى المسؤولية

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية بإبراء ذمة مجلس الإدارة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية وصاقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد هذه الجمعية، ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى



only drop by the abatement of the general case.

العمومية.

CHAPTER NINE

Article (65)

Company Dissolution

الباب التاسع

حل الشركة وتصفيتها

المادة (65)

حل الشركة

The Company shall be dissolved for any of the following reasons:

تنحل الشركة لأحد الأسباب التالية:

- (1) Expiry of the term specified in these Articles of Association, unless renewed as per the rules herein. (1) انتهاء المدة المحددة في هذا النظام الأساسي ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة بهذا النظام.
- (2) Fulfilment of the objectives for which the Company was established (2) انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.
- (3) Depreciation of all or most of the assets in the Company in a way with which the investment with the rest will not be useful. (3) هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً.
- (4) Company merger pursuant to the provisions of the Companies Law. (4) الاندماج وفقاً لأحكام قانون الشركات.
- (5) Issuance of a special resolution by the General Assembly to wind-up the Company. (5) صدور قرار خاص من الجمعية العمومية بحل الشركة.
- (6) Where a court decision is rendered for the dissolution the Company. (6) صدور حكم قضائي بحل الشركة.

Article (66)

Achieving Losses Amounting to Half of the Company's Capital

المادة (66)

تحقيق الشركة لخسائر بلغت نصف رأسمالها

Where the Company's losses reach half of the issued capital, the Board of Directors must within thirty (30) days from the date of disclosing to the Authority the periodic or annual financial statements, to

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأسمالها المصدر وجب على مجلس الإدارة خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإقصاد للهيئة عن القوائم المالية التورية أو المنوية دعوة الجمعية العمومية للانعقاد



invite the General Assembly to convene to take a decision to dissolve the Company before the term specified therefor or to continue its activities.

لاتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل الأجل المحدد لها أو استمرارها في مباشرة نشاطها.

Article (67)

Liquidation of the Company

Upon the expiry of the Company's term or its dissolution before the specified term, the General Assembly, upon a request from the Board of Directors, shall determine the manner of liquidation and appoint one (1) or more liquidators and define their powers, and the power of the Board of Directors shall end with the dissolution of the Company. However, the Board of Directors continues for the management of the Company and is considered with respect to others as liquidators until the liquidator is appointed, and the power of the General Assembly shall continue all through the liquidation period until all liquidation works are concluded.

عند انتهاء مدة الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناءً على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بحل الشركة ومع ذلك يستمر مجلس الإدارة قائم على إدارة الشركة ويعتبر بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقى سلطة الجمعية العمومية قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم الانتهاء من كافة أعمال التصفية.

المادة (67)

تصفية الشركة

CHAPTER TEN

Final Provisions

Article (68)

Voluntary Contributions

The Company may, by a special resolution after the lapse of two (2) years from the date of its incorporation and making profits, offer voluntary contributions for community service purposes, and they must not exceed two percent (2%) of the average net profits of the Company during the two (2) fiscal

يجوز للشركة بموجب قرار خاص بعد انقضاء سنتين ماليتين من تاريخ تأسيسها وتحقيقها أرباحاً، أن تقدم مساهمات طوعية لأغراض خدمة المجتمع، ويجب ألا تزيد على (2%) اثنين بالمائة من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك

الباب العاشر

الأحكام الختامية

المادة (68)

مساهمات طوعية



years precedent to the year where such voluntary contributions are offered.

المساهمة الطوعية.

Article (69)

Governance Controls

The Company shall be subject to the governance controls resolution, the corporate discipline standards, and the decisions implementing the provisions of the Companies Law and shall be considered an integral part of the Company's Article of Association and complementing thereof.

المادة (69)

ضوابط الحوكمة

يسري على الشركة قرار ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي والقرارات المنفذة لأحكام قانون الشركات، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي للشركة ومكملاً له.

Article (70)

Facilitating Periodic Inspection of the Authority's Inspectors

The Company's Board of Directors, CEO, directors, and auditors of the Company shall facilitate the periodic inspection work carried out by the Authority through the inspectors assigned thereby and provide the data or information required by the inspectors, as well as reviewing the Company's business and its books or any papers or records with its branches and affiliate companies, or with their auditors inside and outside the country.

المادة (70)

تسهيل أعمال التفتيش الدوري لمفتشي الهيئة

على مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي والمديرين بالشركة ومدقي حساباتها تسهيل أعمال التفتيش الدوري الذي تقوم به الهيئة من خلال المفتشين المكلفين من قبلها وتقديم ما يطلبه المفتشين من بيانات أو معلومات، وكذلك الاطلاع على أعمال الشركة ودفاتها أو أية أوراق أو سجلات لدى فروعها وشركاتها التابعة داخل الدولة وخارجها أو لدى منقح حساباتها.

Article (71)

In Case of Conflict

In the event of a conflict between the texts mentioned in this Articles of Association with any of the provisions mentioned in the Companies Law or the regulations,

المادة (71)

في حال التعارض

في حال التعارض بين النصوص الواردة بهذا النظام مع أي من الأحكام الواردة بقانون الشركات أو الأنظمة والقرارات والتعاميم المنفذة له فإن تلك



decisions, and circulars implementing thereof, those provisions shall be the ones applicable.

الأحكام هي التي تكون واجبة التطبيق.

Article (72)

Publishing the Articles of Association

These Articles of Association shall be maintained and be published pursuant to the Law.

المادة (72)

نشر النظام الأساسي

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون.

On behalf of International Holding Company PJSC

بالنيابة عن الشركة العالمية القابضة ش.م.ع

Signature

التوقيع

H.H. Sheikh Tahnoon Bin Zayed Sultan Al Nahyan – Chairman,

سمو الشيخ / طحنون بن زايد بن سلطان آل نهيان – رئيس مجلس الإدارة،

